التفسير الموضوعي في كتب أحكام القرآن

(أحكام القرآن للطحاوي أنموذجاً)

إعداد

د. عبدالرحمن بن معاضة الشهري

د. عبدالرحمن بن معاضة الشهري.

- الأستاذ المشارك بقسم الدراسات القرآنية -كلية التربية - جامعة الملك سعود.
- حصل على درجة الماجستير من قسم القرآن الكريم وعلومه -كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته (جهود ابن فارس في التفسير وعلوم القرآن).
- حصل على درجة الدكتوراه من قسم القرآن الكريم وعلومه -كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته (الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم).

ملخص البحث

عرض البحثُ لريادة الإمام أبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ) في سلوك منهج التفسير الموضوعي في كتابه (أحكام القرآن)، وريادته في ذلك في بابين: باب التأليف في أحكام القرآن على هذا المنهج، وباب التأليف التطبيقي المبكر في التفسير الموضوعي واستثمار هذا المنهج في تفسيره.

وقد عرض الباحث في أثناء ذلك لترجمة أبي جعفر الطحاوي، وبيان منهجه في كتابه أحكام القرآن، والموازنة بين منهجه في تناوله لبعض الموضوعات مع بعض البحوث المعاصرة التي تناولت تلك الموضوعات بالبحث والدراسة. ويعتبر الكشف عن هذه الريادة إضافة علمية لتاريخ نشأة التفسير الموضوعي، وتطبيقه خصوصاً في دراسة أحكام القرآن.

ABSTRACT

Research Title

THE SUBJECT-BASED INTERPRETATION IN BOOKS ON THE JUDGEMENTS OF THE QURAN "The Judgements of the Quran" (Ahkam AlQuran) By Imam AtTahhawi - A Prototype

The researcher presents the pioneering aspects of Imam Abu Jaafar atTahhawi (died ٣٢١H) in adopting the subject-based interpretation methodology in his book "The Judgements of the Quran" (Ahkam alQuran). The pioneering aspects of his approach come under two main headings: Firstly; authorship in the Judgements of the Quran using this methodology; and secondly, in the early authorship in the realm of Subject-based Interpretation, and in investing this methodology in his interpretation.

In the process, the researcher reviews the biography of Abu Jaafar atTahhawi, and shows his methodology in his book "The Judgements of the Quran" (Ahkam alQuran), and balances between his methodology in approaching certain subjects against some modern research which attends to these subjects through research and investigation.

Unveiling this pioneering aspect is a scholarly contribution to the history of inception of Subject-based Interpretation, and its application specifically in the examination of the Judgements of the Quran.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

التفسير الموضوعي للقرآن الكريم منهجٌ من مناهج التفسير[١]، ينظر نظرةً كُليَّةً إلى القرآن الكريم بمختلف أجزائه، ويهدف إلى تنمية الإدارك الكلي للقرآن الكريم ولسوره وآياته، وكانت بواكير إطلاقه على هذا اللون من التفسير قد ظهرت في عنوان مقرر دراسي على طلاب كلية أصول الدين بجامعة الأزهر[٢]، وهو يعتبر حديثاً بضوابطه وقواعده التي استقر عليها الباحثون اليوم، إلا أن في أعمال ومؤلفات المتقدمين بذوراً لهذا المنهج أشار لها بعض الباحثين، ولا تزال مجالاً للبحث والتنقيب للخروج بأدلةٍ وأمثلةٍ أخرى، ولذلك فإنَّنا نتلمس التجارب الأولى التي بدأت في سلوك هذا الطريق بعنايةٍ لإلقاء الضوء على أصول هذا المنهج في التفسير.

ويمكن استخراج أصل مشروعية هذا المنهج من مناهج التفسير من خلال قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء:٨٢] فقد وردت هذه الآيةُ في سياقٍ عامٍ يرتبط بالحضّ

---

(١) ناقش الأستاذ الدكتور زيد عمر العيص مسألة وصف التفسير الموضوعي للقرآن بأنه منهجٌ أو اتجاه في التفسير وخلص إلى (أن التفسير الموضوعي الذي نعني – بأهدافه وخطواته – يعد منهجاً يمكن من خلاله تحقيق تطلعات ورغبات سبق التعبير عنها بالاتجاه الذي يبقى مجرد ميل ورغبة ما لم يبرز منهج موصول يحول الرغبة إلى حقيقة) انظر: كتابه (التفسير الموضوعي : التأصيل والتمثيل) ص ٢٣

(٢) طبع بعد ذلك بعنوان التفسير الموضوعي للقرآن الكريم للدكتور أحمد الكومي .

على الجهاد بالنفس والمال، ومواجهة القاعدين والمعوقين والتنديد بهم، ومن هؤلاء المعوِّقين المنافقون الذين يقترح عليهم القرآنُ جواباً على ترددهم وتشككهم خطةَ الاحتكام في أمرِ القرآن إلى إدراكهم وتدبر عقولهم.

يقول الحافظ ابن كثير(ت٧٧٤هـ):(فلو كان القرآن مفتعلاً مختلقاً كما يقوله من يقول من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، أي اضطراباً وتضاداً كثيراً، أي: وهذا سالمٌ من الاختلاف والاضطراب فهو من عند الله).[1]

ووجه الاستدلال بالآية أنَّ من أبرز فوائد المنهج الموضوعي للقرآن اكتشاف تكامليَّة وتناسق معانيه، وعدم تناقضِها أو اختلافها، وهو ما أمرت به الآية، ولهذا فالتفسير الموضوعي أحقُّ بهذه الآية من غيره من مناهج التفسير.[2]

وقد اتجه الباحثون في التخصصات الشرعية مؤخراً بعد ازدهار حركة النشر العلمي، وتحقيق المخطوطات، إلى تحرير كثير من مسائل العلوم ومنها الدراسات المتعلقة بالقرآن الكريم، تأصيلاً ومراجعةً لبعض القضايا العلمية التي توارثها المؤلفون وهي في حاجةٍ إلى مزيدٍ من المراجعة والتمحيص. وهذا ما يثري البحث العلمي، ويدفع الباحثين لبذل المزيد من الجهد للإضافة العلمية في حقولهم المعرفية.

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٥٣٠

(٢) انظر : المنهج الموضوعي في التفسير لعبدالباسط الرضي ١٩٢

ومن المسائل العلمية في الدراسات القرآنية الجديرة بالتأمل بعض القضايا المتصلة بمنهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، حيث إنَّ هذا المنهج في التفسير قد حظي بعدد من الدراسات التأصيلية والتطبيقية في الوقت الراهن، واتجه الباحثون في الجامعات إلى كتابة بحوثهم في مجالات التفسير الموضوعي المختلفة، ولا تزال بعض مسائله في حاجةٍ إلى مزيد من التوضيح والتحرير جدير بأهل الاختصاص المشاركة في تحقيقها.

وقد لفت نظري عدم سلوك المؤلفين في تفسير آيات أحكام القرآن لمنهج التفسير الموضوعي في مؤلفاتهم، مع أَنَّ هذا المنهج أولى المناهج بالتطبيق في مؤلفات آيات الأحكام حتى يمكن للمؤلف الإحاطة التامة بآيات الموضوع وأحكامه في مكانٍ واحد، فتكون الصورةُ مكتملةً ابتداءً أمام المؤلف وهو يُحَرِّرُ كلامَه، وانتهاءً أمام القارئ وهو يقرأ الكتابَ.

ومع قراءتي في كتب أحكام القرآن ترسخت لديَّ قناعة أنَّ هذا المنهج لم يُنتبه له في كتب آيات الأحكام، حيث إنَّ كل المؤلفات المطبوعة في أحكام القرآن سارت على مبدأ الانتخاب للآيات وفق ترتيب سور المصحف.

وعندما طُبع كتاب (أحكام القرآن) للإمام أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي الحنفي (ت٣٢١هـ) عام ١٤١٦هـ وقرأت الكتاب وجدته سلك منهج التفسير الموضوعي في تناول آيات الأحكام، حيث إنَّه يعتبر من أول المؤلفات في تفسير آيات الأحكام وأجودِها، ومؤلفهُ إمام كبير محقق من كبار علماء الإسلام المجتهدين، فعزمتُ على إبراز هذا السبق للإمام الطحاوي، وتناول بعض القضايا المرتبطة به فيما يتصل بالتفسير الموضوعي.

وقد أشار الأستاذ الدكتور زيد عمر العيص عند حديثه عن بدايات التفسير الموضوعي ونشأته إلى عدم استثمار مؤلفي كتب (أحكام القرآن) لهذا المنهج في التفسير بقوله:(يقالُ القول نفسه في كتب (أحكام القرآن)، والتي يُفتَرَضُ أن تكونَ قد جمعت آياتِ الموضوع الواحد في مقامٍ واحدٍ، تأسياً بالحديث الموضوعي الذي تنبه المشتغلون به لهذا الأمر، لكنها - كتب أحكام القرآن - تابعت أصحابَ التفسير التحليلي، فلم تجمع آياتِ الحج مثلاً، أو آيات العدة، أو آيات الطلاق في مقامٍ واحدٍ ليتكون منها موضوعٌ واحد على الرغم من توافر المسوغات لهذا العمل الذي رأيناه جلياً في كتب الحديث وشروحها).(١)

وأَكَّد على أهميَّة سلوك منهج التفسير الموضوعي وفائدته في هذا فقال:(إنَّ التفسير الموضوعي قادرٌ على تقديم خدمةٍ جليلةٍ إلى فقه القرآن الكريم بجمع ما تفرَّق، وبيان ما أُبهم، وتفصيل ما أُجمل إلى حدٍّ كبير، وهو ما تحتاجه جُلُّ القضايا الفقهية القرآنية. إن الذي ندعو إليه دراسة قرآنية لفقه القرآن تستنطق النص القرآني، وتسعى إلى الكشفِ عن دلالته وهدايته، وهو ما نفتقدُ كثيراً منه في كتب الفقه، وحتى في كثير من كتب التفسير التحليلي). (٢)

وقد التمس د.زيد العيص العذرَ لمؤلفي تفاسير (آيات الأحكام) في

(١) التفسير الموضوعي بين التأصيل والتمثيل د. زيد عمر ٤٠-٤١

(٢) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل ١٠٠

عدم اتباعهم منهج التفسير الموضوعي في كتبهم بأنَّ ترتيب القرآن التوقيفيَّ هو الذي حالَ دون إقبالِ العلماء على هذا المنهج فقال:(في حين أنَّ الترتيب التوقيفي للآيات القرآنية كان عاملاً فاعلاً في عدم الإقبال على هذه الخطوة، حتى عند المفسرين الذين كتبوا في أحكام القرآن بخاصة، وهم الذين كانت تتوافر لهم مسوغات لهذا العمل).[1]

فرأيتُ أن أخصص هذا البحث لدراسة قيمة كتاب الإمام الطحاوي العلمية، والكشف عن سبقه لسلوك منهج التفسير الموضوعي في معالجته لأحكام القرآن على سائر المؤلفين الذين طبعت مؤلفاتهم، وأنَّ الذين جاءوا بعده لم ينتفعوا بمنهجه ذاك كما ينبغي حتى اليوم، حتى تستقر هذه الفائدة في تاريخ التفسير الموضوعي من جهة، ولعل هذا يكون دافعاً لتأليف كتاب في أحكام القرآن يسلك هذا المنهج ويكون جامعاً لما تفرق في كتب أحكام القرآن على مختلف المذاهب الفقهية.

أهداف البحث :

١- بيان صلة كتب أحكام القرآن بالتفسير الموضوعي للقرآن .

٢- بيان ريادة الإمام الطحاوي في تطبيقه لمنهج التفسير الموضوعي من خلال تفسيره لآيات الأحكام مرتباً لها على حسب الموضوعات .

٣- موازنة بعض عمله في الأبواب بالبحوث المعاصرة التي قامت بدراسة هذه الموضوعات من خلال القرآن.

---

(١) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل ٩٥-٩٦

وقد رتبت هذا البحث بعد هذه المقدمة على المباحث التالية:

المبحث الأول : التعريف بالتفسير الموضوعي ومجالاته.

المبحث الثاني : التعريف بآيات الأحكام.

المبحث الثالث : التعريف بالإمام الطحاوي .

المبحث الرابع: التعريف بكتابه في آيات الأحكام وقيمته العلمية.

المبحث الخامس:معالم منهج الطحاوي في التفسير الموضوعي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : منهجه .

المطلب الثاني : نموذج من عمله .

الخاتمة .

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي لتتبع مادة البحث في مصادرها، والمنهجَ التاريخي في تتبع تطور تاريخ التفسير الموضوعي والتأليف في أحكام القرآن في مؤلفات العلماء مرتباً ذلك ترتيباً تاريخياً. وقد قمتُ بتوثيق النقول من مصادرها الأصلية بقدر الاستطاعة، وترجمت لبعض الأعلام الذين رأيتُ حاجةً للتعريف بهم دون سائر الأعلام الواردين في البحث، كما قمتُ بتخريج الأحاديث والآثار من مصادرها بما يكشف للراغب في التوسع عن المصادر التي وردت فيها.

وأرجو أن يكون في هذا البحث كشفٌ لمعلومات مهمة في تاريخ التفسير الموضوعي، وكيفية استثماره في دراسة أحكام القرآن، وبالله التوفيق.

المبحث الأول

التعريف بالتفسير الموضوعي ومجالاته

اختلف الباحثون في بيان المقصود بالتفسير الموضوعي للقرآن اصطلاحاً، فتكاد تجد في كل مؤلف من المؤلفات التأصيلية المعاصرة وبعض المؤلفات التطبيقية تعريفاً للتفسير الموضوعي اجتهد الباحث في صياغته بناءاً على فهمه للتفسير الموضوعي.[1]

ويمكن تقسيم التعريفات الاصطلاحية للتفسير الموضوعي إلى قسمين :

الأول : عُني بتعريف التفسير الموضوعي ناظراً إلى المنهج المتبع، والطريقة التي يسلكها الباحث في التفسير الموضوعي باعتبار ذلك عنصراً جوهرياً في التفسير الموضوعي.

ومن التعريفات تحت هذا القسم، تعريف د.زاهر الألمعي حيث عرفه بقوله:(جمع الآيات المتفرقة في سور القرآن المتعلقة بالموضوع الواحد لفظاً

---

(١) الحديث هنا موجز عن التعريف الاصطلاحي والمجالات فقط ، وقد كتبت كتابات كثيرة في التأصيل للتفسير الموضوعي وبيان مناهجه ومجالاته ونشأته منها : (**دراسات في التفسير الموضوعي**) للدكتور زاهر الألمعي، (**البداية في التفسير الموضوعي**) للدكتور عبدالحي الفرماوي، (**المدخل إلى التفسير الموضوعي**) للدكتور عبدالستار فتح الله سعيد، (**مباحث في التفسير الموضوعي**) للدكتور مصطفى مسلم، (**التفسير الموضوعي بين التأصيل والتمثيل**) للدكتور زيد عمر العيص، (**التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه**) للدكتور زياد الدغامين، (**المنهج الموضوعي في التفسير**) لعبدالباسط الرضي، (**منهج التفسير الموضوعي**) للدكتور سامر رشواني.

أو حكماً، وتفسيرها حسب المقاصد القرآنية).[١]

وعرَّفه عبدالمتعال الجبري بقوله:(أن تجمع الآيات التي في الموضوع الواحد، ولو كانت في سور شتى وتؤخذ منها العبرة).[٢] وهذا فيه قصرٌ لثمرات التفسير الموضوعي على مجرد العبر والإرشادات العامة، وليس القواعد والأحكام المنضبطة.

وعرَّفه عبدالسلام أبو النيل بقوله:(أن تختار موضوعاً من المواضيع التي يتناولها القرآن الكريم فتجمع الآيات والسور التي وردت بشأنه على نحو يضم أجزاءها ويجمع متفرقها، ويربط بعضها ببعض، فتكتمل بذلك صورة الموضوع، إذ إن القرآن يفسر بعضه بعضاً).[٣]

وعرَّفه عبدالعزيز بن الدردير بقوله:(أن نتعرض لموضوع ما ثم نستعرض كل أو معظم ما ورد فيه من آي القرآن الكريم، ثم نقوم بدراسة الموضوع دراسة تحليلية من كل جوانبه في ضوء هذه الآيات مجتمعة، مع المقارنة بين النصوص حتى نخرج في النهاية بتصور واضح عن هذا الموضوع فنتبين موقف الإسلام منه مستنيرين بنور القرآن فيه).[٤]

وعرفه د.عبدالحي الفرماوي بقوله:(جمع الآيات القرآنية ذات الهدف

---

(١) دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ٧، وإن كان التعبير بالمقاصد فيه دور كما يقال، حيث إن هذه المقاصد لا تظهر إلا بعد الجمع والتحليل الذي هو وظيفة التفسير الموضوعي، فمعرفة مقاصد القرآن ثمرة للتفسير الموضوعي لا مقدمة له.

(٢) الضالون كما صورهم القرآن الكريم لعبدالمتعال الجبري ٦

(٣) دراسات في القرآن الكريم : التفسير الموضوعي للدكتور محمد عبدالسلام أبو النيل ٩

(٤) التفسير الموضوعي لآيات التوحيد في القرآن الكريم لعبدالعزيز بن الدردير ٩

الواحد التي اشتركت في موضوع ما، وترتيبها حسب النزول ما أمكن ذلك، مع الوقوف على أسباب نزولها، ثم تناولها بالشرح والبيان والتعليق والاستنباط، وإفرادها بالدرس المنهجي الموضوعي الذي يجليها من جميع نواحيها وجهاتها، ووزنها بميزان العالم الصحيح الذي يبين الباحث معه الموضوع على حقيقته، ويجعله يدرك هدفه بسهولة ويسر، يحيط به إحاطة تامة، تمكنه من أبعاده والذود عن حياضه).(1)

وهذه التعريفات نظرت في التعريف إلى مسألة المنهج الذي يسلكه الباحث في التفسير الموضوعي للقرآن، والطريقة التي يسير عليها في بحثه، والمجال هنا لا يتيح مناقشة هذه التعريفات لضيقه، وقد نوقشت هذه التعريفات مع بيان الاستدراكات عليها في بعض الدراسات الموسعة.(2)

والقسم الثاني: عني بتعريف التفسير الموضوعي باعتبار المفهوم لا باعتبار المنهج.

ومن تلك التعريفات تعريف د.مصطفى مسلم حيث قال:(هو علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنية من خلال سورة أو أكثر).(3)

وعرفه د.عبدالجليل عبدالرحيم بقوله:(إنه المنهج الذي يتخذه المفسر سبيلاً للكشف عن مراد الله تعالى من خلال الموضوعات التي يطرحها،

---

(1) البداية في التفسير الموضوعي للفرماوي ٥٢

(2) انظر: التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل للدكتور زيد عمر العيص ١٠-٢٢، منهج التفسير الموضوعي للقرآن لسامر رشواني ٤٠-٤٦

(3) مباحث في التفسير الموضوعي ١٦

والقضايا التي يعالجها، توضيحاً لهداية القرآن وتجليةً لوجوه إعجازه).[١]

وعرفه تعريفاً آخر فقال:(هو العلم الذي يتخذ من الموضوعات الظاهرة[٢] أساساً في الكشف عن منهج القرآن، وأسلوبه في معالجته لها متخذاً من القواعد والشروط في التفسير سُلَّماً للوصول إلى هدي الكتاب وجلال شأنه).[٣]

وعرَّفه د.زيد عمر بقوله :(عملية منهجية تتجه نحو الآيات القرآنية، من حيث موضوعها لا موضعها، بغية الكشف عن الموضوعات التي عرض لها القرآن الكريم، وتصنيفها تحت ما يناسبها من مجالات، وإفرادها في كتابات تبرز ما فيها من دلالات وهدايات).[٤] وعرفه بتعريف مختصر آخر فقال :(علم يعنى بالكشف عن موقف القرآن من قضية ما في ضوء ما يتصل بها من آيات، ضمن منهج ذي مجالات وخطوات).[٥]

وعرَّفه د.سامر رشواني:(**هو الكَشفُ الكُلِّي عن مُرادِ الله عز وجل في قضيةٍ قرآنيةٍ بحسب الطاقة البشريّة**).[٦]

(١) التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان ٢٤

(٢) استشكل د.زياد الدغامين هذه اللفظة في التعريف باعتبارها توحي بأن للقرآن معاني ظاهرة وباطنة، ولعل المقصود الذي قصده د.عبدالجليل بالموضوعات الظاهرة، تلك الموضوعات التي تظهر في واقع الناس فيطلبون لها حلاً من القرآن، وكثير من الذين عرفوا التفسير الموضوعي راعوا واقع الناس وانعكاسه على تحديد الموضوعات القرآنية أحياناً.

(٣) التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان ٢٤

(٤) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل للدكتور زيد عمر العيص ٢١

(٥) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل للدكتور زيد عمر العيص ٢١

(٦) منهج التفسير الموضوعي للقرآن للدكتور سامر رشواني ٤٥

ولعل تعريف د.سامر رشواني هو الأقرب للدلالة على المقصود بالتفسير الموضوعي اصطلاحاً، وقد استفاده من تعريف د.عبدالجليل عبدالرحيم مع بعض الإضافة؛ حيث إنَّ مفهوم التفسير الموضوعي يقوم على عنصرين أساسيين:

الأول: (**الكُلِّيَّة**) فالذي يميز التفسير الموضوعي هو النظرة الكلية للموضوعات، دون الوقوف عند الجزئيات التي هي من شأن التفسير التحليلي، أو الترتيبي.[1]

والإدارك الكلي للموضوعات في منهج التفسير الموضوعي من أهم أركانه التي ينبغي لدارس التفسير الموضوعي أن يتعلمها ويتقنها، وينبغي للمعلم أن يجيد بيانها وشرحها، وتظهر جوهرية هذا الجانب في أن المنهج الموضوعي لا يعتني بالجزئيات إلا بالمقدار الذي تساعد فيه على بناء الرؤية الكلية وتسهم في تشكيلها، وقد ناقش الدكتور أحمد رحماني هذا المنهج في بحثه لأصول هذا المنهج عند الإمام الشاطبي، وسبقه إلى بيان أهميته.[2]

الثاني: (**الموضوع**) أو (**القضيَّة**)، وهو الذي يعني الباحث في التفسير

---

(١) التعبير بالتفسير التحليلي يوهم بأن التحليل صفةٌ ينفرد بها هذا النوع من التفسير، مع إن التفسير الموضوعي يعتمد على تحليل الآيات أيضاً ولا يقوم إلا بذلك، ولذا فالتعبير بالتفسير الترتيبي أو التفسير التجزيئي أقرب للدلالة على المقصود، ولكنه يحتاج إلى جهدٍ لإشاعته بين الدارسين، واستبعاد وصف التحليلي بعد استقراره في كتب علوم القرآن وغيرها فيه مشقة.

(٢) انظر: جهد الشاطبي (٧٩٠هـ) في التفسير الموضوعي الكشفي، للدكتور أحمد عثمان رحماني، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ.

الموضوعي، وإليه ينسب التفسير الموضوعي، وهي الأفكار المنبثقة عن الآيات القرآنية، وأما الألفاظ والتراكيب فهي تعنيه بمقدار دلالتها وإرشادها لذلك الموضوع. وهذا التعريف يخرج البحث في الجزئيات القرآنية، أو البحث المقتصر على آية واحدة في موضعها وهو وظيفة التفسير التحليلي الترتيبي.

ولفظة (**قضية قرآنية**) في التعريف تعني شمول النظر واستكماله في القرآن الكريم بحثاً عمَّا يُمكنُ أن يبين مراد الله في هذه القضية، وهذه من أهم أركان منهج التفسير الموضوعي.

وأما قيد (**الطاقة البشرية**) في التعريف فهو قيد قديم في تعريف التفسير عموماً، وهو لازم للتأكيد على أنَّ التفسير الموضوعي للقرآن ليس إلا اجتهاداً بشرياً يعتريه ما يعتري الاجتهاد البشري من القصور والخطأ، فلا يحق لأحدٍ الجزم بأَنَّ ما فهمه اجتهاداً منه هو عين مراد الله، الذي لا يجوز لأحدٍ الخروج عنه، والقول بغيره.

مجالات التفسير الموضوعي :

تفاوت الباحثون في تقسيم مجالات التفسير الموضوعي في القرآن الكريم، ومن أوسع من قسمها د.زيد عمر العيص، حيث قسمها إلى خمسة مجالات، فقال بعد أن أورد تقسيمات السابقين:(لقد بدا لي بعد التأمل أن أطلق عليها مجالات التفسير الموضوعي، فهي تسميةُ أسلم وأحكم، ولا مشاحة في الاصطلاح. كما بدا لي أيضاً أن أضيف إلى هذه المجالات ثلاثة أخرى لتصبح فيما أرى ستة :

١- الموضوع القرآني .

٢- السورة .

٣- الموضوع في سورة.

٤- المفردة القرآنية .

٥- الأدوات .

٦- المقالة التفسيرية .

وسوف أفصل القول فيها في حدود ما يعين على بيانها، بخاصة أن من سبق له بحث بعضها اختصر كثيراً، وبعضهم أغفل الحديث عنها كلياً، فرأيتُ ضرورة التوسع في دراستها).[1] ثم فصَّل القول في كل مجالٍ من هذه المجالات الستة.

والمجال الذي يهمنا في هذا البحث هو الأول (الموضوع القرآني) حيث إنه هو المنهج الذي سلكه الإمام الطحاوي في كتابه (أحكام القرآن). وتُعَدُّ دراسة الموضوع القرآني أبرز مجالات هذا التفسير، وإليه يُنسب، وهو محلُّ اتفاق الباحثين، وأكثرُ نتاج التفسير الموضوعي في هذا المجال، وإذا أُطلق التفسير الموضوعي فإنَّه ينصرف إليه.[2]

والمقصود به دراسة موضوع من خلال القرآن الكريم كله، كموضوع الصبر في القرآن أو الصدق في القرآن ونحو ذلك، وقد استوعب الباحثون

(١) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل ١١٤

(٢) انظر : التفسير الموضوعي لأحمد الكومي ٢٣ ، مباحث في التفسير الموضوعي لمصطفى مسلم ٢٨

المعـاصرون معظـم الموضـوعات القرآنيـة، فكتبـوا فيهـا بحوثـاً موسـعة ومختصرة، على تفاوت قدراتهم البحثية التي انعكست على قيمة بحوثهم ومعالجتهم لهذه الموضوعات.

وقد بدأ البحث في هذا المجال بقوة في بعض المؤلفات كما في بحث (دستور الأخلاق في القرآن الكريم) لمحمد عبدالله دراز الذي كان بحثاً لنيل الدكتوراه، وغيره من البحوث الرصينة الجادة، ثم لم يزل يدخل في هذا المجال بعضُ الذين لا يدركون أبعاده، والذين أخذوه من ميدان البحث العلمي الأصولي العميق، إلى ميدان البحث الدعوي غير العميق، فأثمر ذلك بحوثاً ضعيفة لا تمثل حقيقة منهج التفسير الموضوعي وأهميته.

وتتفاوت موضوعات القرآن من حيث حجمُها في القرآن، فبعضها حظي بالذكر والبسط في آيات كثيرة، وفي سور متفرقة، وبعضها ورد في موضع واحد.

وقد سلك الإمام الطحاوي في كتابه هذا المنهج وهو جمعُ الآيات التي تتناول الموضوعات الفقهية التي درسها في كتابه (أحكام القرآن) في موضعٍ واحد، ثم أخذ في تفسيرها وبيانها، واستثمر حفظَه الواسع للسنة النبوية، وروايته الغزيرة في بيان معاني تلك الآيات كما سيأتي .

المبحث الثاني

المقصود بآيات الأحكام في القرآن

الشأن في مصطلح (آيات الأحكام) عند المتقدمين كالشأن في كثير من المصطلحات التي لم تحظ بالتعريف الاصطلاحي الضابط، ولذلك خلت المؤلفات في أحكام القرآن من بيان المقصود بآيات الأحكام، وقد قمتُ بتتبع مقدمات المؤلفات في (أحكام القرآن) بغية استخراج التعريف الاصطلاحي.(١)

وقد ظهر لي أن أحداً ممن صنف في تفسير (أحكام القرآن) لم يُعرِّف (آيات الأحكام) اصطلاحاً على طريقة المتأخرين في الحدود، وإنما بدأوا بمقدمات عامةً، خالية من التنصيص على المقصود بآيات الأحكام اصطلاحاً.

وقد عرَّف د.علي العبيد في كتابه (تفاسير آيات الأحكام ومناهجها) تفسير آيات الأحكام بقوله:(التفسير الذي يجمعُ آيات الأحكام الشرعية من القرآن الكريم ويفسِّرُها في كتابٍ مستقل) فهو هنا لم يتعرض للمقصود بآيات الأحكام، وإنما تحدث عن كتب التفسير لآيات الأحكام.

غير أنه كأَنَّهُ شَعَرَ بالحاجة إلى مزيدِ بيانٍ للتعريف فأردفَهُ بتعريفٍ آخرَ فقال:(بِمعنى أنه: التفسير الذي يقوم على استنباط الأحكام من القرآن

(١) انظر: مسائل في آيات الأحكام في القرآن للباحث ، بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بجامعة الأزهر .

الكريم، واستخراج القواعد والأصول منه، وإبرازها في كتاب مستقل، في محاولةٍ لاكتشاف الثروة الفقهية والتشريعية في الكتاب الكريم، ومدى حاجة العصور إلى هذه الثروة).[١]

وظاهرٌ من التعريف تحديد آيات الأحكام بالآيات المشتملة على الأحكام الفقهية العملية خصوصاً، والإشارة إلى الأدوات التي يستلزمها استخراج تلك الأحكام الفقهية من الآيات. وقد نقل هذا التعريف عددٌ من الباحثين المعاصرين باعتبار رسالة د.علي العبيد من أقدم المؤلفات المعاصرة في دراسة تفاسير آيات الأحكام.[٢]

ويمكن القول إن المقصود بآيات الأحكام أمران أحدهما أعم من الآخر:

الأول: آيات الأحكام هي الآيات الدالة على أحكامٍ فقهيةٍ نصاً أو استنباطاً.[٣]

سواءً كانت هذه الدلالة صريحةً على الحكم، أو كانت الدلالة استنباطاً

---

(١) تفاسير آيات الأحكام ومناهجها ١/ ٣٩

(٢) نوقشت هذه الرسالة القيمة عام ١٤٠٧هـ، ولم تنشر إلا عام ١٤٣١هـ بمبادرة من الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، وهي رسالة قيمة، ولكنها في حاجة في الطبعة الثانية إلى تحديث الكثير من معلوماتها عن الكتب المخطوطة التي نشرت، مثل أحكام القرآن للطحاوي حيث لم يتعرض البحث له مع أهميته لعدم العثور عليه إلا فيما بعد، ومثل قطعة من أحكام القرآن للقاضي إسماعيل، ومختصره لبكر بن العلاء وغيرها.

(٣) انظر: آيات الأحكام في المغني لابن قدامة للدكتور فهد العندس ١/ ٢٢ (رسالة جامعية)، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها لعلي العبيد ١/ ٢٥

بطريقة من طرق الاستنباط. وهذا المعنى هو المقصود عند الإطلاق، وهو الذي عليه معظم المؤلفين في آيات الأحكام.

الثاني: **أنَّها الأيات التي تُبيِّنُ الأحكامَ الشرعية سواء كانت فقهية أو عقدية أو أخلاقية نصاً أو استنباطاً.**

وهذا المعنى هو الأولى حيث إنَّ أفعالَ المكلَّفين الواردة في تعريف الحكم الشرعي تشمل القول والاعتقاد والعمل، ولذلك فإن استخراجها من الآيات القرآنية أمرٌ ضروري في كتب آيات الأحكام.

وقد قسم العلماء الأحكام الواردة في القرآن أقساماً ثلاثة[1]:

الأول: **الأحكام الاعتقادية**، وتتعلق بعقيدة المسلم، وما يجب عليه اعتقاده في الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

الثاني: الأحكام العملية، وتتصل بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات، وهي نوعان:

١- أحكام تنظم صلة الإنسان بخالقه تعالى، كالصلاة والزكاة والصوم والحج، وهي أحكام العبادات.

٢- أحكام تنظم علاقة الإنسان بغيره من الناس في شتى شؤون الحياة كأحكام الأسرة والبيع والشراء والعقوبات وغيرها وتعرف بأحكام المعاملات.

(١) انظر: منهج القرآن الكريم في تقرير الأحكام لمصطفى محمد الباجقني ص ٧٤

الثالث : الأحكام الخُلُقيَّة التي تعمل على تهذيب النفوس، وتقويم الخلق، وتربية الوجدان من أجل بناء مجتمع فاضل.

وقسم الراغب الأصفهاني (ت٤١٠هـ) الأحكام التي تشتمل عليها الشرائع إلى ستة أقسام فقال:(الأحكام التي تشتمل عليها الشرائع ستةً: الاعتقادات، والعبادات، والمشتهيات، والمعاملات، والمزاجر، والآداب الخلقية) [(١)].

ويمكن أن نذكر تفسير الإمام القرطبي كمثال لهذا المفهوم.

وهذا المفهوم قليل الاستعمال في كتب أحكام القرآن، والمعنى الأول هو الأشهر والأدل على صنيع المفسرين لآيات الأحكام، ولكنه منهجٌ قاصر في الدلالة على الأحكام في القرآن.

وقد ظهر من خلال تعريف الفقهاء والأصوليين للحكم الشرعي وصنيع المؤلفين في آيات الأحكام اختلافٌ في مفهوم الحكم الشرعي، فهو حسب التعريف الفقهي والأصولي يشمل القولَ والعملَ والاعتقادَ، بالإضافة إلى خطاب الوضع الخبري، كزوال الشمس علامةً على صلاة الظهر، ووجود نصاب الزكاة لوجوبها، وذلك لأنه يتعلق بفعل المكلف.

أما منهج مؤلفي آيات الأحكام، فإنهم قصروا مفهوم الحكم الشرعي على الأحكام العملية (الفقهية) التي يبدؤها الفقهاء بالطهارة فالصلاة والزكاة والصيام والحج، مروراً بالمعاملات، وانتهاءً بالإقرار. وبهذا خرج

---

(١) مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني المسمى (جامع التفاسير) بتحقيق د. أحمد حسن فرحات ص ٧٧ وقد فصل في تقسيم كل واحد من هذه الأقسام إلى عدة أقسام .

ما يتعلق بالعقيدة، كقوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، ومعظم السور المكية. وخرج بذلك أيضاً ما يتعلق بالأخلاق، كقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾، وقوله جل وعلا: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ وهذا يبرز عند المضيقين لمفهوم الحكم الشرعي، كصدِّيق حسَن خان في كتابه (نيل المرام في آيات الأحكام).

كما يختلف أصحاب هذا المنهج فيما بينهم في تحديد مفهوم الحكم، فبينما نجد بعضهم يدخل بعض نصوص الاعتقاد والأخلاق فيه، ويوردهما استطراداً أو تضميناً، نجد في المقابل من يستبعدهما تماماً؛ لكونهما لا يدخلان في أعمال الجوارح.

وقد تبنى علماء أصول الفقه هذا المنهج في محاولة الحصر العددي لآيات الأحكام وأحاديثها عند حديثهم عن المجتهد وشروطه، حيث يذكرون من هذه الشروط حفظ النصوص التشريعية واستحضارها لبلوغ رتبة الاجتهاد.

والذي يظهر من صنيع الإمام الطحاوي في كتابه (أحكام القرآن) في الجزء المطبوع أنه اقتصر على آيات الأحكام بالمعنى الأول، ولم يتعرض للآيات المتعلقة بالأحكام العقدية والأخلاقية، وهو لا يحب الاستطراد خارج ما دلت عليه الآية بنصها، وقد يكون تعرض لها في الجزء المفقود من الكتاب.

المبحث الثالث

التعريف بالإمام الطحاوي مؤلف الكتاب

- **اسمه ونسبه:**

هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سَلَمَة الأزدي الحَجْري المصري الطحاوي، نسبةً إلى طحا، قرية من قرى صعيد مصر، تسمى اليوم طحا الأعمدة، وتتبع مركز سمالوط من مديرية المنيا.[(١)]

وهو ينتسب إلى قبيلة رجال الحَجْر وهي أربع قبائل مِن قبائلِ الأزدِ، وهم بنو شهر وبنو عمرو وبللسمر وبللحمر، ويسكنون اليوم في مرتفعات جبال السروات في جنوب الجزيرة العربية بمنطقة النماص وما حولها بمنطقة عسير، وبعض المؤرخين يُلحِق الإمام الطحاوي بقبيلة بني عمرو خصوصاً من رجال الحجر، والأزد من أكبر قبائل العرب وأشهرها بطوناً وأمدها فروعاً، وهي من القبائل القحطانية.[(٢)]

---

(١) انظر : الأنساب للسمعاني ٩/ ٥٣ ، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٢٧، وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٧٢، الجواهر المضية للقرشي ١/ ٢٧٢، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ١٠٦،الوافي بالوفيات للصفدي ٨/ ٩،شذرات الذهب لابن العماد ٢/ ٢٨٨، أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث لعبدالمجيد محمود ، الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي للشيخ محمد زاهد الكوثري استوعب فيه ترجمة الطحاوي، الإمام أبو جعفر الطحاوي فقيهاً لعبدالله نذير، مقدمة تحقيق كتاب شرح مشكل الآثار للطحاوي١/ ٥٠ وما بعدها.

(٢) انظر : انظر الانساب للسمعاني ١/ ١٩٧، ٢٢٦، جمهرة النسب للكلبي ٦١٥، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٣٠-٣٧٦.

وقد ولد الإمام الطحاوي سنة ٢٣٩هـ فيما رواه ابن يونس[١] تلميذه في كتابه المشهور (تاريخ علماء مصر)، وتابعه على ذلك معظم من ترجموا له، وهو الصحيح، واتفقوا على أن وفاته كانت سنة ٣٢١هـ.

عاش الإمام الطحاوي في القرن الثالث الهجري وبعض من الرابع (٢٣٩-٣٢١هـ) في العصر العباسي الضعيف، الذي يُعدُّ المرحلة الأولى لضعف الدولة العباسية، ومن ذلك الحين بدأ يظهر نفوذ الأتراك، وقد كان الخليفة المعتصم محمد بن هارون الرشيد (ت٢٢٧هـ)[٢] هو أول من استكثر منهم واستبعد العرب، فبدأ عهد الاضطراب والفوضى من الناحية السياسية في عاصمة الخلافة بغداد، حتى أذهب هيبتها وبدأ تفككها، ولم يبق من سلطة الخليفة إلا الاسم ولا من مظاهر الخلافة إلا البهرج والأبهة فحسب. فاستغل هذا الضعفَ بعضُ أمراء الولايات العباسية فأعلن كلٌّ واحد استقلالَ ولايته عن دولة الخلافة، وكانت مصرُ آنذاك تخضع للدولة العباسية، ولكن منذ سيطرة الأتراك بدأ تعيين الوالي من طريقهم، شريطة أن يؤدوا ضريبةً أو خراجاً لدار الخلافة ببغداد، فكثرت الرشاوى وعمَّ الفساد وظهرت الطبقية في ذلك المجتمع، فأصبح الناس ما بين فقرٍ مدقعٍ

(١) هو الإمام الحافظ المتقن أبو سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري صاحب تاريخ علماء مصر المتوفى سنة ٣٤٧هـ، وكان من أبرز تلاميذ الإمام الطحاوي، وكان إماماً فهماً بصيراً بالرجال، ولم يخرج من مصر، ولا سمع بغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٥٧٨

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/ ٢٩٠

وغنىً فاحش، والكثرة الكاثرة من الناس في أدنى درجات البؤس والفقر.

ولما آلت ولاية مصر إلى بايكباك التركي سنة ٢٤٥هـ بعث أحمد بن طولون(ت٢٧٠هـ)[١] إلى مصر لينوب عنه في حكمها، ويوماً بعد يوم استطاع ابن طولون توطيد قدمه في مصر والقضاء على مناوئيه حتى ضم إليها الشام وبرقة وجزءاً من العراق، حتى بلغ من قوته وبأسه أن استعان به الخليفة على أخيه، بل حتى خشي بأسه إمبراطور الروم.

وبقيام الدولة الطولونية في مصر عام ٢٥٤هـ تبدلت الأحوال نحو الأفضل، وعادت للخلافة هيبتها في نفوس الناس، وقوي شأن الخلفاء وزادت سيطرتهم[٢] ونَجَمَ عن ذلك استقرارٌ سياسي، فتحسنت الأحوالُ الاقتصاديةُ والعلميةُ، وأفسح المجال لكثير من العلماء من العراق وفارس والحجاز والمغرب أن يأتوا مصر لينشروا علمهم ويأخذوا ما ليس عندهم[٣]، وهو الأمر الذي أثمر حركةً علمية أفاد منها علماءُ مصر، ومنهم الإمام الطحاوي.

واستمرت هذه القوة وذلك البأس لهذه الدولة الطولونية إلى أن سقطت سنة ٣٢٣هـ علي يد محمد بن سليمان الكاتب قائد الخلفية المكتفي، فعادت مصر إلى عهد التبعية المطلقة للعباسيين ببغداد دار الخلافة آنذاك. وبذلك عادت الاضطرابات إلى تلك البلاد لضعف الخلفاء وعجزهم عن

(١) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ١٧٣

(٢) انظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ٦/ ١٩٥

(٣) انظر : ظهر الإسلام لأحمد أمين ١/ ١٦١

المحافظة على سلطانهم، حتى استبد الجند ببعض أولئك الخلفاء، وكان الوضع هكذا إلى أن قامت الدولة الإخشيدية[1] في سنة ٣٢٣هـ.

ومما سبق يتضح أن الإمام الطحاوي قد عاصر تلك الدولة الطولونية من النشوء مروراً بالازدهار إلى السقوط وذهاب الريح.[2]

- **أسرة الطحاوي :**

نشأ الإمام الطحاوي في أسرة معروفة بالعلم والتقى والصلاح، كما كانت ذات نفوذ ومَنَعةٍ وقوةٍ في صعيد مصر. فوالده محمد بن سلامة من أهل العلم والأدب والفضل، وهو ما تحدث به الطحاوي عن أبيه من أنه كان أديباً، له نظر وباع في الشعر والأدب، وقد كان يصحح بعض الأبيات، ويكمل بعضها الآخر، حينما كان يعرض عليه ابنه ذلك.[3] وكانت وفاته سنة ٢٦٤هـ.[4]

وأما والدته فهي على الصحيح أخت الإمام إسماعيل المزني تلميذ الإمام الشافعي[5]، وقد كانت معروفة بالعلم والفقه والصلاح، ذكرها

(١) الدولة الإخشيدية معناها دولة الملوك. انظر: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٣/ ٢٥١

(٢) انظر: الكامل في التاريخ ٥/ ٣٢٩، والبداية والنهاية ١٠/ ٣٦٤، والنجوم الزاهرة ٣/ ٢-١٤٣

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار ١/ ٣٧

(٤) انظر : الجواهر المضية ١/ ٢٧٣

(٥) هو العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، صاحب الشافعي، وناصر مذهبه، المتوفى سنة ٢٦٤هـ، له من المصنفات المختصر المشهور بمختصر المزني، وكان إماماً مجتهداً . انظر : سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٩٢

السيوطي (ت٩١١هـ) في ضمن من كان بمصر من الفقهاء الشافعية وقال:(أخت المزني)، كانت تحضر مجلس الشافعي، ونقل عنها الرافعي (ت٦٢٤هـ) في الزكاة، وذكرها ابن السبكي (ت٧٧١هـ) والإسنوي (ت٧٧٢هـ) في الطبقات(١) فهي أم أبي جعفر الطحاوي، حيث لم يذكر المؤرخون في تعريفها سوى شهرتها أنها أخت المزني ولم يذكروا لها اسما، وإنما ذكروها بالتعريف بأم الطحاوي.

وأما أولاده فغاية ما وصلنا أن له ولداً يدعى أبا الحسن علي بن أحمد بن محمد الطحاوي، نسب له علم بالحديث والفقه، وذكر السمعاني أنه روى عن أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي وغيره(٢)وذكر صاحب الجواهر المضية أنه تفقه على أبيه وروى عنه(٣).

نشأ رحمه الله في هذه الأسرة الفاضلة، وقرأ القرآن وتأدب على يد أبي يحيى بن محمد بن عمروس وكان عاقلاً عابداً(٤)،ثم أخذ الفقه على خاله المزني صاحب الشافعي كما نصت على هذا سائر كتب التراجم.(٥).

من كل ما سبق يتبين لنا أن الطحاوي قد عاش ونشأ في بيئة كلها علم وفضل وصلاح. وقد كان للنزعة الوراثية الصالحة، والبيئة الطيبة التي

(١) انظر: حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ١٦٧ ، وطبقات الشافعية للإسنوي ١/ ٣٢

(٢) انظر : الأنساب للسمعاني ٨/ ٢١٨

(٣) انظر : الجواهر المضية للقرشي ١/ ٣٥٢

(٤) انظر: لسان الميزان لابن حجر ١/ ٢٨١

(٥) انظر : أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث ٦٢

عاش في وسطها، آثارها في تكوين شخصيته العلمية والخلقية، وتوجيهه التوجيه السليم الذي سار عليه في نشأته وتعلمه وتعليمه.

وقد عاصر الطحاوي الأئمة الحفاظ من أصحاب الكتب الستة، ومن كان في طبقتهم، وشارك بعضهم في مروياتهم.

- **نبوغه وبلوغه رتبة الاجتهاد:**

لما بلغ الطحاوي سن العشرين ترك قوله الأول، وتحول إلى مذهب أبي حنيفة في التفقه، وكان السبب في هذا التحول عدة أمور:

١- أنه كان يشاهد خاله المزني يطالع كتب أبي حنيفة، ويطيل النظر فيها، ويتأثر بها، حيث سأله محمد بن أحمد الشروطي: لم خالفتَ مذهب خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ فقال: لأني كنتُ أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه.

٢- المساجلات العلمية التي كانت تقع بمرأى منه ومسمع بين كبار أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة.

٣- التصانيف التي ألفت في كلا المذهبين، وفيها رد كل طرف على الآخر في المسائل المختلف فيها، فقد ألف المزني كتابه (المختصر) ورد فيه على أبي حنيفة في جملة مسائل، فانبرى له القاضي بكار بن قتيبة فألف كتاباً في الرد عليه.

٤- حلقات العلم المختلفة المشارب التي كانت تقام في جامع عمرو بن العاص، فقد أتاحت له أن يفيد منها جميعاً، ويقف على طريقة المناقشة والبحث والاستدلال عند أصحابها، وقد نَمَّى فيه ذلك مَلَكَةَ الفقه

والجدل.

٥- الشيوخ الذين كانوا يتفقهون على مذهب أبي حنيفة ممن ورد إلى مصر والشام لتولي منصب القضاء كالقاضي بكار بن قتيبة وابن أبي عمران وأبي خازم.

كل هذه الأمور مقرونةً إلى الاستعداد الفطري، وحصيلته العلمية المتنوعة، ونزوعه إلى رتبة الاجتهاد، دفعته إلى التعمق في دراسة المذهبين، والموازنة بينهما، واختيار ما أدَّاه إليه اجتهاده منهما، والانتساب إليه، والدفاع عنه.

ولم يكن في انتقال أبي جعفر الطحاوي من مذهبٍ إلى آخر ما يدعو إلى الاستغراب والاستنكار، فقد تحول غير واحد من أهل العلم ممن تقدمه أو كان معاصراً له من مذهب إلى آخر من غير نكير عليهم من علماء عصرهم، فمعظم أصحاب الإمام الشافعي من أهل مصر كانوا من أتباع الإمام مالك، وفيهم من هو من شيوخ الإمام الطحاوي؛ لأن صنيعهم هذا لم يكن بدافع العصبية أو التقليد، أو المنافسة، وإنما كان عن دليلٍ واقتناعٍ وتبصر.

قال ابن زولاق :(سمعتُ أبا الحسن علي بن جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول - وذكر فضل أبي عبيد بن حربويه وفقهه - فقال: كان يذاكرني بالمسائل، فأجبته يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيها القاضي، أو كل ما قاله أبو حنيفة أقول به؟! فقال : ما ظننتك إلا مقلداً، فقلتُ: وهل يقلد إلا عصبي؟ فقال لي: أو غبي، قال : فطارت هذه الكلمة بمصر حتى صارت مثلاً، وحفظها الناس).[1]

(١) شرح مشكل الآثار للطحاوي ١/ ٦٠

وفي مقدمة (شرح معاني الآثار) ما يدل على أنه كان يتبع الدليل حيثما كان، ويأخذ به، فقد جاء فيها أن بعض أصحابه من أهل العلم سأله أن يضع له كتاباً يذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضاً لقلة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها، لما يشهد له من الكتاب الناطق والسنة المجتمع عليها، وأن يجعل لذلك أبواباً يذكر في كل كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء، واحتجاج بعضهم على بعض، وإقامة الحجة لمن صح عنده قوله منهم بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماعٍ أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم، وأنه نظر في ذلك، وبحث عنه بحثاً شديداً فاستخرج منه أبواباً على النحو الذي سأل.

وقال البدر العيني:(ولا يشك منصفٌ أنَّ الطحاويَّ أثبتُ في استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية، وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره سناً، أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح والسنن، لأن هذا إنما يظهر بالنظر في كلامه وكلامهم، ومما يدل على ذلك، ويقوي ما ادعيناه تصانيفه المفيدة الغزيرة في سائر الفنون من العلوم النقلية والعقلية).[1]

- **رحلته لطلب العلم :**

لم تكن للإمام الطحاوي رحلة واسعة كغيره من العلماء، فهو لم يفارق مصر إلا عندما أرسله والي مصر أحمد بن طولون إلى الشام بشأن وثيقة

(١) الحاوي في سيرة الطحاوي للكوثري ٢١

الأحباس التي اعترض عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلط، وكان قد تولى كتابتها لابن طولون قاضي دمشق أبو خازم عبدالحميد بن عبدالعزيز السكوني البصري.

وقد انتهز فرصة وجوده في الشام، وهي ما بين سنة ٢٦٨-٢٦٩هـ فتنقل خلالها بين غزة وعسقلان وطبرية وبيت المقدس ودمشق فروى عن شيوخها وأفاد منهم، وتفقه على القاضي أبي خازم فأخذ فقه العراق من طريقه عن عيسى بن أبان عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وعن بكر بن العمي، عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة.[١]

- **شيوخه:**

روى الطحاوي عن كثير من جلة العلماء في عصره، منهم:

الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي وهو خاله (ت٢٦٤هـ)، وقد عاش بعده الطحاوي سبعة وخمسين سنة تعلم فيها وعلم وأصبح له شأن كبير. ومنهم الإمام القاضي أحمد بن أبي عمران البغدادي (ت٢٨٠هـ). ومنهم الفقيه العلامة القاضي أبو خازم عبدالحميد بن عبدالعزيز البغدادي (ت٢٩٢هـ). ومنهم القاضي الكبير أبو بكرة بكار بن قتيبة (ت٢٧٠هـ) الذي لازمه وأخذ عنه علماً كثيراً. ومنهم القاضي العلامة أبو عبيد علي بن الحسن بن حربويه(ت٣١٩ه). ومنهم الإمام الحافظ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ) صاحب كتاب السنن وغيره.

---

(١) انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي ١/ ٤٠

ومنهم الإمام الحافظ يونس بن عبدالأعلى المصري(ت٢٦٤هـ)، الذي يعتبر من أبرز العلماء القراء الذين نقلوا علم التفسير والقراءات عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وأبيه قبله وتلاميذهم عبدالله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ)، وقد أخذ الإمام الطبري عن يونس بن عبدالأعلى ذلك التفسير واستوعبه استيعاباً تاماً في كتابه (جامع البيان) [١]، وانتفع به تلميذه الإمام الطحاوي كذلك.

وغيرهم كثير من العلماء الكبار الذين أخذ الطحاوي عنهم مختلف العلوم، وتخرج تحت أيديهم.

- **تلاميذه :**

رحل إلى الطحاوي عددٌ غير قليل من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ من الحفاظ المشهورين، فسمعوا منه، وانتفعوا بعلمه، ورروا عنه منهم :

الحافظ أبو الفرج أحمد بن القاسم الخشاب (ت٣٦٤هـ)، والإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المصري(ت٣٤٧هـ)، وغيرهم. [٢]

وظاهر أن معظم تلاميذه من العلماء الكبار أصحاب المكانة الرفيعة، والمصنفات المشهورة، مما يدل على فضل أستاذهم وجلالته.

---

(١) انظر : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري لأحمد نصيف الجنابي ٦

(٢) لمعرفة تراجم هؤلاء الشيوخ الكبار من شيوخ الطحاوي وتلاميذه انظر كتاب (أبو جعفر الطحاوي وأثره في علوم الحديث) لعبدالمجيد محمود.

- **أقوال بعض أهل العلم في الطحاوي ومكانته:**

قال ابن يونس:(كان ثقةً ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله).[١] وقال ابن خلكان:(انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه بمصر، وكان شافعي المذهب يقرأ على المزني، ثم قال له يوماً: والله لا جاء منك شيئ! فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى أبي جعفر ابن أبي عمران الحنفي، واشتغل عليه، فلما صنف مختصره قال: رحم الله أبا إبراهيم - يعني المزني- لو كان حياً لكفَّر عن يمينه).[٢]

وقال ابن النديم في الفهرست:(وكان أوحد زمانه علماً وزهداً).[٣] وقال الذهبي في وصفه في ترجمته:(الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها... ومن نظر في تواليف هذا الإمام علم محله من العلم، وسعة معارفه).[٤]

- **مؤلفاته :**

يُعَدُّ الإمام الطحاوي من العلماء الذين رزقوا حظاً في التصنيف لما وهبه الله من وفرة المحفوظ، وتنوع المعارف، وسرعة الاستحضار، وكمال الاستعداد، وقد صنف كتباً متنوعة في التفسير والعقيدة والحديث والفقه والشروط والتاريخ وغير ذلك. ومن أهم مؤلفاته:

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٧/ ٣٦٨

(٢) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٧١

(٣) الفهرست ٢٦٠

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٢٧

١ - **شرح معاني الآثار** ، وهو من أهم مصنفاته، وهو كتاب فذ في بابه يدرب طالب العلم على التفقه، ويطلعه على وجوه الخلاف، ويربي فيه ملكة الاستنباط، ويصنع شخصيته العلمية المستقلة.

٢ - **شرح مشكل الآثار** ، وهو كتاب عظيم يحتوي على بيان مشكل الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ التي يغلط بعض الناس في فهمها، أو قد يوهم ظاهرها التعارض.

٣ - **مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي**. وهو مثل مختصر المزني في الفقه الشافعي، وقد طبع عام ١٣٧٠هـ وهو أول المختصرات الفقهية على مذهب الحنفية، وقد شرحه الإمام أبو بكر الجصاص الرازي (ت٣٧٠هـ) وطبع شرحه مؤخراً.(١)

٤ - **العقيدة الطحاوية** . وهو متن في معتقد أهل السنة والجماعة، وهو من أشهر المختصرات في العقيدة، وقد شرحه الإمام ابن أبي العز الحنفي، وهو مقرر في كليات الشريعة وأصول الدين بالجامعات.

٤ - **الشروط الصغير**. وهو مختصر في المعاني التي يحتاج إليها الناس في إنشاء الكتب والبياعات والشفع والإجارات والصدقات والموقوفات.

٥ - **أحكام القرآن**. وهو الكتاب الذي نتحدث عنه في هذا البحث، وقد وجد منه النصف فقط، وهو من أنفس كتب أحكام القرآن.

٦ - **سُننُ الشافعي**. وهو مسموعاته من خاله المزني مما سمعه من

---

(١) حققه مجموعة من الباحثين وطبع بإشراف د.سائد بكداش في ثمانية مجلدات عن دار البشائر الإسلامية ودار السراج عام ١٤٣١هـ

الشافعي من الأحاديث، مع بعض التعقبات والنقد.

٧- **التسوية بين حدثنا وأخبرنا**. وهي رسالة مختصرة ثمينة في قضية من قضايا مصطلح الحديث، وقد نشرها الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ضمن كتابه (خمس رسائل في علوم الحديث).

- **مناصبه العلمية:**

اختير الطحاوي ليكون كاتباً للقاضي لما عرف عنه من الصفات التي تؤهله للعمل في هذا المنصب، وقد توثقت صلته بالقاضي حتى استخلفه وجعله نائباً عنه وأغدق عليه وأغناه، واستمر في هذا المنصب حتى سنة ٢٩٢هـ ثم تولى منصباً آخر وهو الشهادة أمام القاضي، ولم يكن يظفر به إلا من أقرَّ له أهلُ العلم بعلمه ومعرفته وتقدمه وعدالته ونزاهته ورفعة شأنه. وكان من القلائل الذين اجتمعت لهم الرياسة في العلم، وقبول الشهادة أمام القاضي، ولم يزل القاضي علي بن الحسين بن حرب يُكرم الطحاوي حتى شهد له بالتقدم والعدالة سنة ٣٠٦هـ واستمر في منصبه في الشهادة أمام القاضي حتى توفي عام ٣٢١هـ.

وكان عالماً بالقراءات فقد عده المؤلفون في طبقات القراء من جملة العالمين بالقراءات، تلقى هذا الفن على أيدي أئمة هذا العلم في عصره.[(١)] ويظهر لقارئ كتبه سعة علمه بالقراءات ووجوهها وعللها.[(٢)]

كما كان مفسراً للقرآن حيث كان له هذا التفسير في آيات الأحكام

(١) انظر: غاية النهاية لابن الجزري ١/ ١١٦، ٤٣٦، ٤٣٩

(٢) انظر: شرح مشكل الآثار ١/ ٩٥، ١١٣، ١١٤، ١٤٠، ٣٩٧ وغيرها

الذي يُعَدُّ من أبدعِ ما ألف في عصره.كما يتضح من خلال كتابه (أحكام القرآن) علمه الواسع في التفسير وفي علوم شتى، حيث جرى في تفسيره على طريقة (التفسير المأثور).

كما أخذ الإمام الطحاوي بحظٍ وافرٍ من علوم اللغة، حتى عَدَّهُ بعضهم إماماً في النحو واللغة، قال ابن تغري بردي(ت٨٧٤هـ):(كان- الطحاوي- إمام عصره بلا مدافعة في الفقه، والحديث، واختلاف العلماء، والأحكام، واللغة، والنحو).(١)

وكان الإمام الطحاوي صريحاً في الحق الذي يعتقده، لا يجامل فيه أحداً مهما علا شأنه، وعظمت منزلته، ويظهر ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة في بلدٍ لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رواج.

وأما عقيدته فقد كان الإمام أبو جعفر الطحاوي على العقيدة الصحيحة عقيدة سلف الأمة أهل السنة والجماعة، من غير مخالفة لهم في شيء منها. وخير شاهد على سلامة عقيدته الرسالة التي ألفها في بيان العقيدة الصحيحة المشهورة بالعقيدة الطحاوية نسبةً إليه.

والتي ضمنها ما يحتاج المكلف إلى معرفته واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يمت إليها بسبب على طريقة أهل

(١) انظر: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٣/ ٢٣٩

السنة والجماعة من السلف الصالح، وقد تلقاها العلماء سلفا وخلفا بالقبول والرضا، ونالت شهرة واسعة، وتصدى لشرحها غير واحد من أهل العلم، إلا أنَّ الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثل المناهج، وأصحها، وأقومها شرح العلامة الإمام علي بن أبي العز الحنفي.[١]

- **وفاته :**

توفي الإمام الطحاوي رحمه الله سنة ٣٢١هـ ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة في تربة بني الأشعث. قال ابن العماد:(توفي في ذي القعدة - أي سنة ٣٢١ - وله اثنتان وثمانون سنة).[٢] رحمه الله وغفر له وأحسن عاقبته ومكافأته .

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٩

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٤/ ١٠٥

المبحث الرابع
التعريف بكتابه في آيات الأحكام وقيمته العلمية

صنَّف أبو جعفر الطحاوي كتابه (أحكام القرآن) بعد اكتمال نضجه العلمي، وتناقله العلماء وأثنوا عليه، وأحال عليه الطحاوي في شرح مشكل الآثار كثيراً.(١)

ويأتي كتاب الإمام الطحاوي في (أحكام القرآن) في المرتبة السادسة تقريباً بين مؤلفات أحكام القرآن من حيث الزمن، حيث سبقه للتأليف في هذا مقاتل بن سليمان(ت١٥٠هـ) في كتابه (تفسير خمسمائة آية من التنزيل)، والإمام محمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ) في كتابه الأصلي المفقود (أحكام القرآن)، والشيخ علي بن حجر السعدي(ت٢٤٤هـ) حيث صنف كتاب (أحكام القرآن)، والقاضي العلامة إسماعيل بن إسحاق المالكي(ت٢٨٢هـ) في كتابه المشهور (أحكام القرآن) الذي ذاع صيته بين العلماء، وعلي بن موسى القمي الحنفي(ت٣٠٥هـ) مؤلف (أحكام القرآن)، ثم جاء الطحاوي بعد هؤلاء.

وجاء من بعده القاضي بكر بن العلاء القشيري (ت٣٤٤هـ) فصنف كتابه (أحكام القرآن) مختصراً فيه كتاب القاضي إسماعيل بن إسحاق، ثم تتابعت بعد ذلك المصنفات في أحكام القرآن على مختلف المذاهب الفقهية.

---

(١) انظر: شرح مشكل الآثار ٧/ ١٧٥ ، الحاوي للكوثري ٣٦، أبو جعفر الطحاوي المحدث الفقيه ٣٣

أَلَّفَ الطحاوي في علم تفسير القرآن الكريم، وكان له قصب السبق على غيره في تأليف (أحكام القرآن) بصورة فريدة، تفرد فيها بمنهج غير مألوف لدى مفسري أحكام القرآن الكريم، ويمكن إجمال مزايا هذا الكتاب في التالي :

أولاً : الترتيب على الموضوعات .

رتبه أبو جعفر الطحاوي على الموضوعات، واختار ترتيب أبواب الفقه ليرتبه بناء عليها، حيث سبق أن صنف كتاباً مختصراً في الفقه على مذهب أبي حنيفة كما تقدم في ترجمته. فبدأ بموضوع الطهارة في القرآن الكريم فتناول جميع الآيات التي تعرضت للطهارة وحللها وفسرها حتى انتهى من بيانها، ثم أتبعها بعرض آيات الصلاة، وذكر عشرين آيةً من الآيات التي وردت في القرآن الكريم في فقه الصلاة وأحكامها، ثم أتبعه بالحديث عن آيات الزكاة وفسر فيه تسع آيات من آيات الزكاة في القرآن، وهكذا أتبعه بآيات الصيام والاعتكاف، ثم آيات الحج وما يتعلق به من المناسك، ثم انتقل للطلاق والمكاتبة . وهذا في الجزء الذي تم العثور عليه وتحقيقه من الكتاب، وهو فيما يبدو يمثل النصف فقط من الكتاب الذي طبع في مجلدين كبيرين.

ثانياً: يُقدِّمُ الطحاوي المعنى الظاهرَ للآية على المعنى الباطن أو الخفي.

يذهب علماءُ التفسير وغيرهم إلى أن الأصل في نصوص الوحي أن تُحمل وتُفسَّر على ظواهرها كما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يجوز أن يُعدل بألفاظ الوحي عن ظاهرها إلا بدليل يجب الرجوع إليه؛ لأنَّه لا يُعرفُ مراد

المتكلم إلا بالألفاظ الدالة عليه، والأصل في كلامه وألفاظه أن يكون دالاً على ما نفسه من المعاني، وليس لنا طريق لمعرفة مراده غير كلامه وألفاظه.(1)

والمراد بالظاهر هو ما يتبادر إلى الذهن من المعاني، وأنه ليس لها معنى باطن يخالف ظاهرها، وهو يختلف بحسب السياق وما يضاف إليه من الكلام. وقد أكد الإمام الطحاوي هذا بقوله في مقدمته:(وكان من القرآن ما قد يخرجُ على المعنى الذي يكون ظاهراً لمعنى، ويكون باطنه معنى آخر، وكان الواجب علينا في ذلك استعمال ظاهره، وإن كان باطنُه قد يحتمل خلافَ ذلك؛ لأنَّا إنَّما خُوطبنا ليُبيِّن لنا، ولم نُخاطب به لغير ذلك، وإن كان بعض الناس قد خالفنا في هذا، وذهب إلى أنَّ الظاهر ليس بأولى به من الباطن، فإنَّ القول عندنا في ذلك ما ذهبنا إليه، للدلائل التي قد رأيناها تدلُّ عليه وتوجب العمل به. من ذلك أنَّا رأينا رسول الله ﷺ لما أنزل الله عليه ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾[البقرة:١٨٧] قرأها على النَّاسِ فعَمَدَ غيرُ واحدٍ، منهم عديُّ بن حاتمٍ الطائي- رضي الله عنه- إلى خيطين أحدِهما أسود والآخر أبيض، فاعتبر بهما ما في الآية.

ثم ذكروا ذلك للنبيِّ ﷺ فلم يُعنِّفهم على ما كان منهم، ولم يقل:قد كان الأبيضُ والأسودُ اللذان عُنيا في هذه الآية غير ما ذهبتم إليه، بل قال: (إنَّكَ لعريضُ الوساد، إنما ذلك على سواد الليل وبياض النهار) (2)، ولم

(1) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي ١/ ١٣٧، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢/ ١٤٧، أضواء البيان للشنقيطي ٣/ ١٠٠، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة لعثمان حسن ١/ ٣٩٣

(2) رواه البخاري في كتاب الصوم من صحيحه برقم ١٨١٨، ومسلم في كتاب الصيام برقم ١٠٩١

يَعِبْ عليهم ﷺ استعمالَ الظاهرِ في ذلك.

وفي استعمالهم ما استعملوا من ذلك قبل توقيفِ رسول الله ﷺ إِيَّاهُم على المراد بذلك، دليلٌ أَنَّ لهم استعمالَ القرآن على ظاهره، وإِنْ لم يُوقَفوا على تأويلِهِ نصاً كما وُقِفوا[1] على تنزيله نصاً، وفي ثبوت ذلك استعمال الظاهر، وإِنَّه أولى بتأويلِ الآي من الباطن).[2]

وهذا المنهج منضبطٌ في التفسير، وقد وقع خلل عريض في كتب التفسير بسبب مخالفته، مما يدل على وضوح هذا المنهج لدى الإمام الطحاوي، كما هو لدى غيره من علماء التفسير والأصول وغيرهم.

ثالثاً : يقدِّم المعنى العام على المعنى الخاص.

تقرر عند علماء التفسير أنه يجب أن تحمل نصوص القرآن التي وردت عامةً على عمومها ما لم يرد دليلٌ يخصصها، فإذا اختلفت أقوال المفسرين في آيةٍ ما بين حاملٍ لها على عموم لفظها، وحامل لها على وجهٍ خاص، فالصواب هو تقديم حملها على العموم دون الخصوص. ومتى أمكنَ حمل الآية على معنى كليٍّ شامل يجمع تفسيرات جزئية جاءت في تفسيرها كالتفسير بالمثال أو بالجزء أو بالثمرة أو بنحو ذلك ولا معارض له، وتشهد الأدلة لصحته، فهو أولى بتفسير الآية حملاً لها على عموم لفظها، ولا داعي

---

(١) في أحكام القرآن ١/ ٦٤ : (وإن لم يوفقوا على تأويله كما وفقوا على تنزيله)، والكلام مضطرب، ولعل صواب العبارة كما أثبته (يوقفوا على تأويله)؛ لأن الحديث عن توقيف الله لعباده بمعنى إطلاعهم على مراده من الكلام.

(٢) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٦٤

لتخصيصها بواحدٍ من المعاني الجزئية التي جاءت في التفاسير إلا أن يكون السياق يقتضي تخصيصها حتماً، أو يقوم الدليلُ على ذلك.[1]

وقد كان الإمام الطحاوي في تفسيره ملتزماً بهذا المنهج، حيث عَبَّرَ عن ذلك بقوله:(وفي وجوبِ حملِ هذه الآياتِ على ظاهرِها وجوبُ حملها على عمومِها، وإن كان بعضُ الناس قد ذهب إلى أنَّ العام ليس بأولى بها من الخاص، إلا بدليلٍ آخر يدلُّ عليه، إمَّا من كتابٍ وإما من سنةٍ، وإما من إجماعٍ. فإنا لا نقول في ذلك كما قال، ولكنّا نذهب إلى أنَّ العام في ذلك أولى بها من الخاص؛ لأنَّ لما كانت الآيات فيها ما يُرادُ به العام، وفيها ما يُراد به الخاص. وكانوا قد استعملوا قبل التوقيف على ما ظهر لهم من المراد بها من عمومٍ أو خصوصٍ، وكان الخصوصُ لا يُوقَفُ عليه بظاهر التنزيل، وإنما يُوقَفُ عليه بتوقيفٍ ثانٍ من الرسول ﷺ أو من آيةٍ أخرى من التنزيل تدل عليه، ثبت بما ذكرنا أنَّ الذي عليهم في ذلك استعمالها على عمومها، وأنَّه أولى بها من استعمالها على خصوصها حتى يُعلَمَ أَنَّ الله عَزَّ وجلَّ أرادَ بها سوى ذلك).[2]

وهذا يوضح أن هذا المنهج المنضبط كان منهجاً شائعاً عند العلماء يلتزمون به جميعاً في تفسيرهم للقرآن والسنة، ويقال في هذا ما قيل في المسألة السابقة من أهمية الالتزام بهذا المنهج في الفهم للقرآن الكريم، وإلا وقع

(١) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي ١/ ٥٢٧ ، قواعد التدبر الأمثل للقرآن لحبنكة الميداني ٥٩

(٢) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٦٥

الخلل والاضطراب.

رابعاً : العناية ببيان الناسخ والمنسوخ في القرآن.

عني الطحاوي في أحكام القرآن ببيان الناسخ والمنسوخ من الآيات التي تناولها، ويعتبر مصدراً أصيلاً في هذا الموضوع يجدر بالباحثين العناية به، حيث إنه لم يأخذ حظه من العناية في هذا الجانب بعدُ. حيث ذكر فيه نسخَ السنةِ بالقرآن، وضرب لذلك أمثلة كثيرة، وقال في مقدمته:(ثم وجدنا أشياءَ قد كانت مستعملةً في الإسلام فرضاً غيرَ مذكور في القرآن. منها التوارثُ بالهجرةِ[١]... ومنها الصلاةُ إلى بيت المقدس... ومنها بيعُ الأحرار).[٢]

ثم انتصر للقول بنسخ القرآن بالسنة بحديث (لا وصيةَ لوارثٍ)[٣] حيث إنَّ الله -عزَّ وجلَّ- كان قد فرض الوصيةَ للوالدين والأقربين بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾[البقرة:١٨٠] وقال: (فثبت بما ذكرنا أَنَّ السنَّةَ قد تنسخُ القرآنَ كما ينسخ القرآنُ السنةَ. فإن قال قائل : فقد قال الله -عزَّ وجلَّ- لنبيه ﷺ : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾[يونس:١٥] فدل ذلك على أنَّ التبديل إِنَّما يكون عن الله -عزَّ وجلَّ- ولا يكون ذلك إلا بالقرآن. قيل له: ومن قال لك إِنَّ الحكم الذي نَسَخَ ما نَسَخَ من القرآن ليس من قِبَلِ الله -عزَّ

---

(١) التوارث بالهجرة يعني أن الهجرة في سبيل الله والصحبة فيها كانت من أسباب الإرث حتى قصرت أسبابه على المعروفة في الفرائض وهي النكاح والولاء والنسب.

(٢) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٦١

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٦/ ٢٦٤

وجلَّ؟ أو أن السنة ليست عن الله -عزَّ وجلَّ؟ بل هما عنه ينسخ بهما ما شاء من القرآن، كما ينسخ منهما ما شاء بالقرآن).[1]

ولذلك فإن كتاب الطحاوي يعتبر مرجعاً مهماً لمعرفة الناسخ والمنسوخ من الآيات وخصوصاً آيات الأحكام، والأمثلة فيه كثيرة.

خامساً: العناية بالقراءات وتوجيهها.

ظهرت عناية الطحاوي في كتابه بالقراءات القرآنية إذا عرضت له، فيذكر الخلاف فيها بين القراء، ويعزوها إلى أصحابها من القراء بأسانيدها. غير أنه لا يتعرض إلا للقراءات المؤثرة في المعنى المؤثر في الأحكام خصوصاً، دون سائر الاختلافات القرائة غير المؤثرة في الحكم.

ومن أمثلة ذلك في كتابه ما ذكره عند توجيه القراءات ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦] حيث قال: (واختلف الناس في قراءة هذا الحرفِ وفيما ردُّوه إليه مَّما قبله، فقراءة بعضهم (**وأرجُلِكُم**) بالكسر، وردُّوه إلى قوله: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وذهبوا إلى أنَّ اللازمَ في الرجلين هو المسحُ عليهما لا غسلُهما. فممن ذهب إلى هذا المعنى الحسن البصري والشعبي ومجاهد... وقرأه آخرون ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب، ورووا ذلك عن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ عن ابن مسعود وابن عباس).[2]

---

(١) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٦٣ وما بعدها.

(٢) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٨١-٨٢

سادساً: العناية ببيان أسباب النزول .

عني بذكر أسباب نزول الآيات، لما لها من الأثر في بيان المعاني الدقيقة للآيات، وهذا مفيد في بيان آيات الأحكام لمعرفة ظروف تشريع هذه الأحكام، وخصوصاً تلك الأسباب المؤثرة في بيان المعنى، بحيث لا يمكن فهم المعنى على وجهه الصحيح إلا بمعرفة سبب النزول، ولذلك يبينه الطحاوي ويرويه أحياناً من أكثر من طريق من طرق روايته الواسعة.

ومن أمثلة ذلك ما أورده من بيان سبب نزول قوله تعالى﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾[البقرة:١٩٦] حيث قال:(حدثنا يوسف بن يزيد قراءة منه علينا، قال حديثنا يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد المكي، قال حدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبدالله بن كثير، عن مجاهد قال حدثني عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ رآه وقمله يتساقط على وجهه فقال:(أيؤذيك هَوامُّكَ)؟ قال :نعم. فأمره أن يحلق وهو بالحديبية، ولم يبين لهم أنهم يحلون بها وهم على طمعٍ أن يدخلوا مكة، فأنزل الله عز وجل الفدية، فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقاً بين ستة مساكين أو يهدي شاة أو يصوم ثلاثة أيام، فبين لنا في هذا الحديث أن الصوم ثلاثة أيام، وأن النسك شاةٌ، وأن الطعام فرقٌ).[1]

ونظراً لأن علم أسباب النزول يعتمد على الرواية عن الصحابة فإن كتاب الطحاوي يتميز في هذا الأمر لكونه من الكتب المسندة التي تروي

(١) أحكام القرآن للطحاوي ٢/ ٢٥٦

الآثار بإسناد المؤلف نفسه، وهو إمامٌ من أئمة الحديث، أدرك الحفاظ الكبار أصحاب الكتب الستة، وشاركهم في بعض شيوخهم ومروياتهم.

سابعاً :بيان المتشابهات بالمحكمات .

من مزايا كتاب الطحاوي أنه يشرح ويبين الآيات المتشابهات بالآيات المحكمات، ثم يوضحها بالسنة، وبما رُوي عن السلف الصالح من الخلفاء الراشدين ومن سواهم من الصحابة والتابعين، ثم بما بينته اللغة العربية. حيث يذكر جميع أقوال الأئمة في الآية المراد تفسيرها، ثم يورد دليلَ كلِّ إمامٍ من الأحاديث والآثار بجميع طرقها، ورواياتها المختلفة، ولم يرد بذلك إلا التوثق من صحة الحديث وتحرير ألفاظه وما به من زيادة أو نقص، وإظهار ما صح عنده من أقوال الأئمة وما ذهب إليه في ذلك؛ لأن الحديث قد يرد في رواية مختصرة، ويذكر في أخرى بتمامه، وقد يكون ورد على سبب معين يعين على فهم ما يراد فهمه، ويُذكر في رواية عَرِيَّاً من السبب الذي قيل لأجله، أو يكون الحديثُ مطلقاً أو عاماً في رواية، ويرد في أخرى مقيداً خاصاً فيُخَصُّ به العامُ الذي جاء في تلك الرواية، أو يكون في سند أحدِ الطرق مجهولٌ أو مدلسٌ أو مَنْ رُمِي بالاختلاطِ فيجيء من طرقٍ أخرى ترتفع بها الجهالةُ وشبهةُ التدليس والاختلاط.

وقد جمع الإمام الطحاوي بين الحديث والفقه، وأورد أقوال الصحابة والتابعين والأئمة المشهورين في الفقه والحديث، وقد ملأ كتابه بآرائهم الفقهية وأدلتهم. وبهذا يعتبر كتابه هذا فوق أَنَّه كتابٌ في تفسير آيات الأحكام، فهو كتابٌ في الفقهِ المقارنِ أو اختلافِ الفقهاء، مع ترجيحه

القول المختار بعد دراسةٍ ومناقشةٍ للأدلة، وبيان سبب ترجيح قولٍ على آخر، حيث قال في ختام مقدمته للكتاب:(وقد أَّلفنا كتابنا هذا نلتمسُ فيه كشفَ ما قدرنا على كشفه من أحكام كتاب الله - عزَّ وجلَّ - واستعمالَ ما حكينا في رسالتنا هذه في ذلك، وإيضاحَ ما قدرنا على إيضاحه منه، وما يجب العملُ به فيه بما أَمكنَنا من بيان متشابهه بمحكمه، وما أوضحته السنَّة منه، وما بينته اللغةُ العربية منه، وما دلَّ عليه مما روي عن السلف الصالح من الخلفاء الراشدين المهديين ومن سواهم من أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم بإحسان رضوان الله عليهم، والله نسأل المعونة على ذلك، والتوفيق له، فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل). [١]

وقد كان هذا الكتاب في الأزمنة المتأخرة في عداد المفقود، ولم يتم العثور إلا على نصفه مؤخراً في إحدى دور المخطوطات في تركيا، وقد قام بتحقيق هذا الجزء منه الذي يعادل النصف تقريباً د.سعد الدين أونال وهو باحث تركي. ولم يعثر على نسخة ثانية لهذا الكتاب حتى اليوم ونسأل الله تيسير الحصول عليه كاملاً.

وقد أشار الأستاذ فؤاد السيد إلى وجود نسخة من هذا الكتاب في الاسكندرية، حيث قال:(وتوجد قطعةٌ منه تبتدئُ بسورة الأنفالِ كتبت في القرن الثامن الهجري موجودةٌ بجامع الشيخ في الاسكندرية).[٢] ولا أدري مصير هذه القطعة، وهل تم البحث عنها، وأستغرب من وصفها بأنها تبدأُ

(١) أحكام القرآن لأبي جعفر الطحاوي ١/ ٦٥

(٢) فهرس المخطوطات المصورة ١/ ٢٩-٣٠

بسورة الأنفال، حيث إِنَّ ترتيب كتاب (أحكام القرآن) للطحاوي ليس على ترتيب السور، وإنما على الموضوعات. فلا أدري هل المقصود بهذا الوصف من الأستاذ فؤاد السيد هو كتاب أحكام القرآن للطحاوي، أم كتابُ تفسيرٍ آخر للطحاوي، أم هو تساهلٌ في الوصف للمخطوطة، أم وهمٌ مجرد.

ومعظم الباحثين الذي درسوا الإمام الطحاوي يضعون كتابه (أحكام القرآن) في قائمة كتبه المفقودة، حتى عثر عليه في مكتبة وزير كوبري التابعة لمحافظة أماسيا التي تقع في شمال تركيا الشرقي تحت رقم ٨١٤ ، وكانت في أربعة مجلدات، وجد منها المحقق الأول والثاني فقط. وقد ذكر القاضي عياض هذا الكتاب فقال :(إن للطحاوي ألف ورقة في تفسير القرآن).[(١)]

وضياع مثل هذا الكتاب النفيس أمرٌ غريبٌ مع شهرة الإمام الطحاوي بين العلماء، ونفاسة الكتاب وقيمته العلميَّة.

(١) الإكمال للقاضي عياض ١٨٤

المبحث الخامس

معالم منهج الطحاوي في التفسير الموضوعي

كان الطحاوي في كتابه هذا أول من استثمر منهجية التفسير الموضوعي في تفسيره لآيات الأحكام حسب اطلاعي، فكل الذين سبقوه وجاءوا من بعده فسَّروا آياتِ الأحكام على حسب ترتيبها في السور كما هو الحال في سائر كتب التفسير التحليلي.

وقد حاول الباحثون التفتيش عن السابق لسلوك منهج التفسير الموضوعي في مؤلفاته من المتقدمين، فذهب بعضهم إلى أنَّ ما قام به بعض مفسري الصحابة والتابعين من النظر إلى بعض المفردات في القرآن وتفسيرها تفسيراً موضوعياً بالنظر إلى معانيها المختلفة في القرآن كله كلفظ الظلم والشرك مثلاً يعدُ بواكير لهذا المنهج في التفسير. وأدرج بعضهم كتب الناسخ والمنسوخ ضمن البواكير الأولى للتفسير الموضوعي عند السلف.[1]

وقد تحدث المعاصرون أثناء البحث عن نشأة التفسير الموضوعي وبداياته الأولى عن بعض المحاولات القديمة في التفسير الموضوعي، وأشار بعضهم إلى أن تفسير القرآن بالقرآن يعتبرُ نواةً لهذا المنهج في التفسير. والتدقيق في هذا يُظهر أنَّ الهدف من تفسير القرآن بالقرآن هو الكشف عن المدلول اللفظي للآية محل التفسير، وليس الكشف عن قضيةٍ كليةٍ في القرآن كما هو الشأن في التفسير الموضوعي؛ لأنَّ تفسير القرآن بالقرآن يقف دائماً

(١) انظر : المدخل إلى التفسير الموضوعي لعبدالستار فتح الله سعيد ٣٠-٣١ ، مباحث في التفسير الموضوعي لمصطفى مسلم ٢١

عند حدودِ فهم هذا الجزء أو ذاك من القرآن ولا يتجاوزه غالباً، ولذلك فإنَّ اعتبار تفسير القرآن بالقرآن أصلاً لما سُمي فيما بعدُ بالتفسير الموضوعي فيه تسامحٌ، وإن كان التفسير الموضوعي -برغم انفصاله هذا- لا يعدو أن يكون وليداً أصيلاً لتفسير القرآن بالقرآن نشأ في رحابه وبدأ لوناً من ألوانه، ثم تفرد بسماتٍ خاصةٍ بعد نموه واتضاح معالمه مؤخراً.[1]

وذهب بعضهم إلى أن الإمام الشافعي قد سبق إلى تجميع الآيات ذات الموضوع الواحد وأوردها في كتبه كالرسالة والأم، وأضاف لها من البيان والتوضيح ما يمكن أن يُعدَّ لَبِنةً بارزة في نشأة التفسير الموضوعي.[2]

وذهب بعض الباحثين إلى أن المعتزلة لهم فضل السبق إلى هذا المنهج في التفسير من خلال كتابات الجاحظ (ت٢٥٥هـ) عن النار في القرآن والملائكة في القرآن ضمن مؤلفاته. وقال إن هذا يتناسب مع نظرة المعتزلة الشمولية للقرآن الكريم، غير أنه استدرك فاعترف أنَّ الجاحظ لم يطبق منهج التفسير الموضوعي كما نفهمه اليوم.[3]

وذهب بعضهم إلى سبق الإمام النووي (ت٦٤٣هـ) لهذا النوع من التفسير من خلال جمعه للآيات في موضوع واحد في أول أبواب كتابه (رياض الصالحين) قبل إيراده للأحاديث في الباب.[4]

ومن أوسع من تحدَّث عن أهمية استثمار منهج التفسير الموضوعي في

(١) انظر : منهج التفسير الموضوعي للقرآن للدكتور سامر رشواني ٥٤-٥٥

(٢) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل للدكتور زيد عمر العيص ٣٨

(٣) انظر : مناهج في التفسير لمصطفى الجويني ١٥٨

(٤) انظر : التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً لأحمد رحماني ١٠٥

دراسة آيات الأحكام هو أ.د.زيد عمر العيص حيث ذكر أنَّ من فوائد التفسير الموضوعي أنَّه يُسهم (في تقديم صورةٍ متكاملةٍ للموضوعات الفقهية التي عرض لها القرآن الكريم؛ فإنَّه لا يخفى أنَّ آياتِ الموضوع الفقهيِّ الواحدِ في الغالب قد انتشرت في سور القرآن الكريم لأسباب مُثلى، وحِكَمٍ لا تخفى. لكن ذلك لا يحولُ دونَ النظرِ إلى آيات الموضوع الواحدِ مجتمعةً بُغيةَ تقديم موضوعٍ فقهيٍّ متكاملٍ تدعو الحاجةُ إليه، حتى لا يحدثَ خلطٌ أو لَبسٌ في الأحكام) (١).

ثم أشار إلى سبق علماء الحديث في سلوك هذا المنهج في الحديث ملتمساً أسباب سبقهم فقال :(ليس يخفى أنَّ لعلماء الحديث جُهداً واضحاً في هذا المجال، فقد صنَّفوا كتباً على الموضوعات بخاصةٍ الفقهيةِ منها، وأمكنَهم هذا المسلكُ مِن تقديمِ دراسةٍ وافيةٍ أو شبهِ وافيةٍ لمسائل فقهية كثيرة.

ولكن لا يخفى أيضاً أنَّ حرية الحركة والتصرف كانت متاحةً لعلماء الحديث في هذا المقام؛ لأنه ليس هناك ترتيبٌ توقيفيٌّ للحديثِ يحولُ دون التصرف في ترتيبها وتوزيعها حسب موضوعاتها، في حين أَنَّ الترتيب التوقيفي للآيات القرآنية كان عاملاً فاعلاً في عدم الإقبال على هذه الخطوة، حتى عند المفسرين الذين كتبوا في أحكام القرآن بخاصة، وهم الذين كانت تتوافر لهم مسوغات لهذا العمل).(٢)

ثم ضرب الدكتور زيد عمر مثالاً بابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)

---

(١) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل ٩٥

(٢) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل ٩٥-٩٦

أثناء تعرضه لتفسير آيات عِدَّةِ المرأة في كتابه فقال:(إن مفسراً كبيراً مثل ابن العربي عندما عَرَضَ -مثلاً- لآيات العِدَّةِ في القرآن الكريم، لم يفكر أن يجمعها في مكانٍ واحد، ويتحدث عنها باعتبارها قضيةً فقهيةً قرآنيةً، تحسن دراستها متكاملةً. بل اكتفى بالإشارة إلى بعض هذه الآيات عند تفسيره لتلك الآيات التي مرت به في أول القرآن الكريم. فهو بهذا المسلك وإن كان قد كشف عن دلالات هذه الآيات إلا أنه لم يقدم للقارئ صورةً متكاملةً لهذه القضية الفقهية القرآنية.

بيد أنه كان يحسن بالمفسر أن يجمع الآيات التي تحدثت عن عدة المرأة، ليجد بين يديه أربع صفات تحدثت عن أسباب العدة وأقسامها ومواصفات كل واحدةٍ منها. وسوف يظهر له أن العدة تختلف باختلاف أحوال المرأة ونوع الفراق أهو موتٌ أم طلاق. إن مجرد الجمع بينها يقدم صورة واضحة، فإذا صاحب هذا الجمع دراسة فقهية، أمكن تقديم موضوع متكامل)[(١)].

وسوف أتناول في هذا المبحث الحديث عن معالم المنهج الذي سلكه الإمام أبو جعفر الطحاوي في التفسير الموضوعي في كتابه أحكام القرآن، مسترشداً بما استقر عليه منهج التفسير الموضوعي في الوقت الراهن، محاولاً إيجاد البذور المنهجية في صنيع الطحاوي وما استقر عليه الاصطلاح اليوم ، وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : منهجه في التفسير الموضوعي من خلال الكتاب .

المطلب الثاني : نموذج لعمل الإمام الطحاوي.

---

(١) التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل ٩٦-٩٧

المطلب الأول : منهجه في التفسير الموضوعي من خلال الكتاب.

صنَّفَ الطحاوي كتابه (أحكام القرآن) مُرتِّباً له على الأبواب الفقهيَّة، في صورةٍ لم يسبقه إليها أحدٌ من العلماء فيما بين أيدينا من الكتب، أو فيما بلغنا خبره من تلك المؤلفات، وفيما يلي عرض وتعليق على أهم معالم منهجه الموضوعي الذي سلكه في هذا الكتاب.

سلك الإمام الطحاوي في بيانه لآيات الأحكام منهج التفسير الموضوعي من حيث جمعه لآيات الحكم الواحد، وتفسيرها تفسيراً مترابطاً في مكانٍ واحدٍ، وعدم مراعاة ترتيبها في المصحف إلا بقدر دلالتها على الحكم المراد، ويُعَدُّ جمع الآيات الخطوة الأولى في التفسير الموضوعي للقرآن، وهو يحتاج إلى إحاطةٍ تامةٍ بالقرآن كله حفظاً واستحضاراً، أو بالاستعانة بالمعاجم الموضوعية المصنفة في جمع موضوعات القرآن وفهرستها.[1] والإمام الطحاوي من الحفاظ المتقنين للقرآن والحديث، ولذلك فإنَّ جمعَه للآيات في الأبواب التي تعرَّض لها يدل على رسوخه وإتقانه وحفظه.

وهو في تناوله للآيات سلك مسلكاً متسلسلاً، فهو من الناحية الإجرائية يقسم الآية الواحدة الطويلة إلى مقاطع، ويبين ما في كل مقطع من الأحكام، ويراعي في تفسيره للآيات ما يلي :

(١) انظر : التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل للدكتور زيد عمر ١٨١

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن .

كان المفسر الجليل عبدالرحمن بن زيد بن أسلم (ت١٨٢هـ) من أوائل من عني بتفسير القرآن بالقرآن، وهو من المفسرين الرواد في سلوك هذا المنهج والعناية به[١]، وقد حمل هذه المنهجية تلاميذه بعده في مصر من أمثال عبدالله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ) وتلاميذهم الكبار من أمثال العلامة المقرئ اللغوي يونس بن عبدالأعلى (ت٢٤٦هـ) والذي أخذ عنه العلم تلميذه أبو جعفر الطحاوي، وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيرهما .

وهذا المنهج ظاهرٌ في تفسير الطحاوي، فهو يرى أَنَّ البحث في القرآن نفسه عن تفسير الآية أولى الخطوات التي ينبغي سلوكها، حيث بين في المقدمة أهمية ذلك، وبين أهمية معرفة المحكمات من آيات القرآن والمتشابهات، ووجوب حمل المتشابه منه على المحكم، وهو منهج عامٌ مهم في فهم آيات القرآن.[٢]

وقد قدَّم ذلك لأهميته في مقدمته، وبَيَّن متى يحمل القرآن على ظاهره، ومتى يفسر بخلاف ذلك، وتحدث عن أهمية إدراك الناسخ والمنسوخ في القرآن وأنواعه، وقد سلك هذا المنهج في تفسيره على أكمل وجه، وهو من أجود الكتب في هذا المنهج ومن أمثلته تفسيره للسعي في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا

(١) انظر : تفسير التابعين للدكتور محمد بن عبدالله الخضيري ١/ ٥٤٠، الدراسات اللغوية والنحوية بمصر للجنابي ٦-٧

(٢) انظر :البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي ٢/ ١٩٧، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي٣/ ١٣٣٥

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩] حيث قال:(ومعنى السعي المأمور به فيها عندنا هو الإخلاص، وقد ذكر الله -عزَّ وجلَّ- السعيَ في غير هذا الموضع، قال الله -عزَّ وجلَّ-:﴿وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا ١٩﴾ [الإسراء:١٩] وقال -عزَّ وجلَّ-:﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا﴾ [البقرة:٢٠٥] وقال -عزَّ وجلَّ-:﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ٩﴾[عبس:٨-٩] وقال -عزَّ وجلَّ-:﴿ثُمَّ أَدۡبَرَ يَسۡعَىٰ ٢٢ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ٢٣﴾[النازعات:٢٢-٢٣] وقال -عزَّ وجلَّ-:﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩﴾[النجم:٣٩] فلم يكن مُرادُه -عزَّ وجلَّ- في شيء من ذلك السعي المنهي عن إتيان الصلوات عليه من السرعة في المشي والعدو، بل كان على ما سوى ذلك من الإرادات بالقلوب، فالسعي المذكور في الآية التي تلوناها هو هذا السعي والله أعلم).[1]

فهو قد حشد الآيات الواردة في معنى السعي في المواضع الأخرى ليبين للقارئ لكتابه أنَّ السعيَ في تلك الآية محل التفسير بنفس المعنى في تلك الآيات، وهذه قاعدةٌ من قواعد الترجيح عند المفسرين، وهي قاعدة (حمل معاني كلام الله على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله أولى من الخروج به عن ذلك)[2] مما يدعو للتأمل في عُرف القرآن في استعماله

(١) أحكام القرآن ١/ ١٥٠-١٥١

(٢) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين الحربي ١/ ١٧٢

لهذه اللفظة في المواضع الأخرى، وأمثلته كثيرة في الكتاب.[1]

ثانياً: التفسير النبوي للقرآن.

تجلى هذا الحرص على التفسير النبوي في هذا الكتاب بشكلٍ كبيرٍ، والطحاوي يُسند كل مروياته في كتابه بإسناده الخاص، مما يجعله مصدراً مهماً للغاية في التفسير بالمأثور. فهو يروي كل ما يوضح معاني الآيات عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وقد أشار في مقدمته للكتاب إلى أهمية الرجوع لتفسير النبي ﷺ، وأنَّ ما قاله النبي ﷺ وحيٌ من الله لا يجوز إغفاله وتجاوزه، حيث يقول :(لأنَّ حكم المتشابهات إنما يُلتَمَسُ من الآيات المحكماتِ التي جعلها الله -عزَّ وجلَّ- للكتاب أُمَّاً، ثم من أحكامه التي أجراها على لسان نبيه ﷺ تبياناً لما أنزل في كتابه متشابهاً، وأمر -عز وجل- بقبول ذلك من رسول الله ﷺ قولاً ، كما أمر بقبول كتابه منه قرآناً، فقال عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] ، وقال : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٦٤] وقال :﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[إبراهيم:٤] فأوجب -عزَّ وجلَّ- علينا بذلك قبول ما أتانا به رسول الله ﷺ قولاً، كما أوجب قبول ما تلاه علينا قرآناً).[2]

ثم أورد بإسناده عدداً من الأحاديث الصحيحة في وجوب قبول أقوال النبي ﷺ كما نقبل القرآن سواءً بسواء، وختم ذلك بقوله:(وأعلمنا

(١) انظر : أحكام القرآن ١/ ٦٠ وفي كل آية مثال تقريباً على رجوعه للقرآن في فهمه.

(٢) أحكام القرآن ١/ ٥٩-٦٠

رسول الله ﷺ الذي عنه قبلنا كتاب الله عز وجل أَنَّ علينا قبول ما قاله لنا، وما أمرنا به وما نهانا عنه، وإن لم يكن قرآناً كما علينا قبول ما تلاه علينا قرآناً، ثم وجدنا أشياء قد كانت مستعملةً في الإسلام فرضاً غير مذكورة في القرآن منها التوارث بالهجرة في الإسلام...الخ)[1]، ثم أطال في الاستدلال لذلك وتقريره بما يدل دلالة واضحة على أهميته عنده.

ثالثاً: تقديم تفسير السلف :

من أهم مزايا منهج الإمام الطحاوي في كتابه العناية بتفسير السلف الصالح وهم الصحابة أولاً ويأتي على رأسهم الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، ثم بعد طبقة الصحابة طبقة التابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم.

وعناية الإمام الطحاوي بتفسير السلف خصوصاً في تفسيره لآيات الأحكام يعتبر منهجاً جديراً بالإحياء في بحوث التفسير الموضوعي، والذي يظهر لي أنَّ تعظيم تفسير السلف كان ظاهراً في طبقة العلماء في ذلك الزمن، حيث إنَّ القاضي بكر بن العلاء القشيري(ت٣٤٤هـ) في كتابه (أحكام القرآن) - وهو من طبقة الإمام الطحاوي وعاصره في بلدٍ واحد- قد أطال في بيان أهمية تفسير السلف في مقدمته لكتابه، حيث بَيَّنَ أنَّ القرآن فيه ما هو بَيّنٌ بنفسه، ومنه ما بَيَّنه الله في مواضع أخرى من القرآن، وفيه ما بَيَّنَهُ النبيُّ ﷺ، ثمَّ قال:(ومنه ما شرَّفَ اللهُ به أصحابَ نبيه بمشاهدتهم الأسبابَ التي نزل القرآنُ من أجلها، وسُنَّتِ السننُ بحضرتهم عملاً وقولاً، فكانوا

(١) أحكام القرآن ١/ ٦١

بالمشاهدة أعلمَ الخلق بما نَزَلَ، وبوجوهه وتصرفاته. قال النبي ﷺ:(ليس الخَبَرُ كالمُعاينةِ)[1]، وقال:(انظروا إلى فضل المعاينة على الخبر)[2]. ونُصحُهُم للأمةِ، وصِدُقُهم.

فَمَدح الله متبعَهُم فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[التوبة:١٠٠] ومتبعهم إنَّما يتبعهم فيما قالوه دون ما رووه؛ إذ كانَ ما رُوِيَ المُتَّبَعُ فيه الرسولُ ﷺ. فإذا اختلفوا وَجَبَ النظرُ في أقاويلِهِم دون الخروج عنها، لقوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾[الزمر:١٨]، والأحسن ما أنتجه النظر، واستخرجته الدلائلُ والعِللُ من الأصول المُجمعِ عليها من الكتاب والسنة، فبَيَّنَ ما اختُلِف فيه على عِللِ ما اتُّفِق عليه.

ولم يزل أهلُ العلم على ذلك متبعين لِسَلَفِهم حتى حدثَ في القرن الرابع من هذه الأمة ومن تلاهم قومٌ مُستَخفُّونَ بقول السَّلفِ، وله هاجرون، وعلى مذاهبهم زَارُونَ[3]، يحدِّثون أنفسَهم أنَّ أَسَدَّ الجوابِ ما استخرجوه، وأعلاه ما استنبطوه، أخذوا ذلك عن أهلِ الزيغ، لا يُعرِّجون على الرواية، ولا يلتفتون إلى باطن التلاوة، ويرون أنَّهم يساوون السلفَ في العلم بالكتاب، طعناً بذلك على إخوان المصطفى الذين فارقهم على الصدقِ

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس ١/ ٢١٥، ٢٧١، والحاكم في المستدرك ٢/ ٣٥١

(٢) قال المحقق : لم أقف عليه .

(٣) زارون مِن زَرَى ، ويدل على احتقار الشيء والتهاون به. انظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٢/ ٤٠٥

والوفاء، والطهارة والتقى، ولو أخذوا ذلك عمَّن شاهد الوحيَ ونزلَ القرآنُ بلغتهِ لكانت هذه الطائفةُ قد سلكت سبيلَ الصواب، وصادفت سديدَ الجواب، ولعلمت أنَّ عقولَ مَنْ تقَدَّمَهُم تُرْبِي على عُقولِهِم، وأَفهامَهم تزيدُ على أفهامِهِم، ولكنَّهم لما خالطوا أهلَ الكلامِ، وجانبوا الوَرَعَ، وصار القصدُ الغَلَبَةَ بالجَدَلِ المَحضِ، منعهم الله التوفيقَ، وحادَ بهم عن الطريق...قال القاضي[1]: والقرآنُ كلُّهُ قد أُحكِمَ، وعُرِفَت أحكامُه، فما أُخِّرَ بيانُه عن الحاجة إليه فقد بُيِّنَ ما أراد الله به مِن عُمومٍ وخُصوصٍ، وظاهرٍ وباطنٍ، وغير ذلك من وجوهه وتصرفاته، ولم يُوقَف فلا يُعمل به، على ما يأتي بعدَ مائتين وثلاثمائة سنةٍ فبيَّنَه حتى يضع كتباً يقول فيها : البيانُ الأول والثاني والثالث من البيان! وهذا لا يجوز أن يُقْدِمَ عليه إلا جبريلُ عليه السلام عن الله عز وجل.

بل قد عملَ به السلفُ، واتبعهم على ذلك الثاني والثالث من الخَلَفِ، وهم عارفون بأقدراهم مقتدون بهم. وكفى برجلٍ نقصاً أن يَرى أَنَّه قد عَلِمَ من كتاب الله عز وجل ما قَصُرَ عن علمه الصحابةُ والتابعون، أو يرى أَنَّهُ فوقَهم علماً وفَهْماً، أو يظن أنَّه مثلُهم، لقد خاب وخَسِرَ.

قال القاضي : فالحمد لله الذي بَصَّرنا خطأَ المخطئين، وسوءَ موقفِ من عَنَدَ عن الدِّين، ولم يلجأوا في أمرهم إلى يقين).[2]

---

(١) القاضي هو نفسه المؤلف بكر بن العلاء القشيري.

(٢) أحكام القرآن لبكر بن العلاء القشيري ١/١٠٨-١١١ (رسالة دكتوراه بجامعة الإمام) تحقيق د.ناصر الدوسري.

وقد نقلت هذا الكلام لنفاسته، ولعدم طباعة هذا الكتاب بعدُ ليطلع الباحثون على هذا الموقف الواضح من تفسير السَّلف من علماء القرن الرابع وأئمتهم كالطحاوي(ت٣٢١هـ) والقُشيري(ت٣٤٤هـ) والطبري (ت٣١٠هـ) وغيرهم .

والإمام الطحاوي في ذلك على المنهج نفسه، حيث قال في مقدمة كتابه مؤكداً أهمية تفسير السلف وضرورة الأخذ به:(وقد أَّلفنا كتابنا هذا نلتمسُ فيه كشفَ ما قدرنا على كشفه من أحكام كتاب الله - عزَّ وجلَّ - واستعمالَ ما حكينا في رسالتنا هذه في ذلك، وإيضاحَ ما قدرنا على إيضاحه منه، وما يجب العملُ به فيه بما أَمكنَنا من بيان متشابهه بمحكمه، وما أوضحته السنَّة منه، وما بينته اللغةُ العربية منه، وما دلَّ عليه مما روي عن السلف الصالح من الخلفاء الراشدين المهديين ومن سواهم من أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم بإحسان رضوان الله عليهم). [(١)]

وفي تطبيقه لا يكاد يتجاوز آية من الايات إلا ويورد فيها قولاً لأحد الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم، مما يدرجه في كتب التفسير بالمأثور المتقدمة.

رابعاً : التفسير اللغوي للقرآن .

يظهر من خلال القراءة في (أحكام القرآن) للطحاوي معرفته بلغة العرب، حيث يحلل المفردات تحليلاً لغوياً، وهذا ليس مستغرباً فالعلماء في زمانه كانت اللغة العربية من أول ما يهتم طالب العلم بإتقانه والتبحر فيه،

(١) أحكام القرآن لأبي جعفر الطحاوي ١/ ٦٥

وقد سار على ذلك غالب العلماء.

ومن أمثلة ذلك في كتابه عندما توقف عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾ [الإسراء:١١٠] حيث ورد تفسيران لمعنى الصلاة : أحدهما القراءة والثاني الدعاء. ثم قال الطحاوي مرجحاً المعنى الثاني وهو الدعاء:(وكأنَّ هذا التأويل الثاني أولى التأويلين عندنا بهذه الآية، وأشبههما بها؛ لأن الدعاء قد وجدناه يسمى صلاة في كتاب الله – عز وجل –، وعلى لسان رسوله ﷺ وفي لغة العرب الذين نزل القرآن بلغاتهم... ولم نجد في كتاب الله – عز وجل – ولا في لغة رسوله ﷺ ولا في لغة العرب منصوصاً أن القراءة يقال لها صلاة، وإن كان يجوز ذلك في القياس فإن اللغة لا تقاس).(١)

والطحاوي باتباعه لهذا المنهج يؤكد على مراعاة أصول التفسير المعتبرة التي أجمع المفسرون على اعتبارها، ووجوب الأخذ بها، ثم إنه في تطبيقه في الكتاب يظهر بوضوح إتقانه لأصول التفسير، وعنايته التامة بعلوم الآلة التي ينبغي على المفسر العلم بها، فهو يراعي أصول الفقه بعنايةٍ ومعرفةٍ واسعةٍ.

بل إنني أرى أنَّ كتاب (أحكام القرآن) للإمام الطحاوي كنزٌ مغفولٌ عنه لم يتنبه له الباحثون بعدُ، فهو مليئ بالقواعد في التفسير والترجيح بين أقوال المفسرين، والتفسير الغزير عن السلف، وكيفية التعامل معه، والاختيار بين أقاويلهم في التفسير، وقبولِ القَدْرِ المتفق عليه بين أقوالهم وغير ذلك من المسائل

---

(١) أحكام القرآن ١/ ٢٤٠

العلمية النفيسة المبثوثة في تضاعيف الكتاب، وهو جديرٌ بأن ينبري له أحد الباحثين في مرحلة الدكتوراه فيستخرج ما فيه من القواعد والضوابط والمنهجية الرائدة في التعامل مع أقوال السلف في التفسير.

خامساً: عدم الاستطراد والتوسع خارج دلالة الآية :

لم يكن الطحاوي يستطرد بعيداً عن دلالة الآية للحديث عن أحكام ذات صلة، ولكنها لم تَرِدْ في القرآن كما هو الشأن في الإقامة للصلاة، فقد تناول الآية التي في الأذان، ثم ختم بالإشارة إلى الإقامة وعدم ذكرها وقال:(وأمسكنا عن ذكر اختيارنا في الإقامة للصلاة في موضعها من هذا الباب إذْ كانت غيرَ مذكورةٍ في الآية).(١)

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨] قال:(فلم نحتج إلى ذكر الصلاة الوسطى في هذا الموضع أيُّ الصلوات هي، إذ لا حكم في ذلك يحتاج إلى ذكره مع أنا قد بينا المعنى في ذلك وذكرنا الروايات فيه في كتاب شرح معاني الآثار).(٢)

ففضل عدم الاستطراد في بيان المقصود بالصلاة الوسطى وأحال إلى كتابه الآخر في تفصيل المسألة، وهذا المنهج سار عليه المفسرون وغيرهم في مؤلفاتهم قديماً في عصره وبعد عصره، وهو منهج الإحالة على مواضع بحثٍ سابقة للمسألة دون التكرار لها.

---

(١) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ١٤٨

(٢) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٢١١

سادساً: حسن توظيفه لعلم أصول الفقه .

يظهر في كل آية تقريباً من الآيات التي يفسرها الطحاوي معرفته الواسعة بعلم أصول الفقه، وحسن تعامله مع قواعده وأصوله في فهم الدلالات، والقدرة على الجمع بين الأقوال التي يبدو ظاهرها التعارض، ثم إنَّ لديه من سعةِ الرواية والمعرفة بالأثر في التفسير ما يجعله يُزيلُ ما قد يَعْرِض من التعارض، ويستند في كل ذلك للقواعد المقررة في علم أصول الفقه. وخصوصاً تلك المباحث المتعلقة بالدلالات وهي مباحث مشتركة بين أصول الفقه وعلوم القرآن، ولا يمكن لمفسرٍ للقرآن أن يخوض غِمارَ التفسير دون إتقانِ هذه العلوم المساندة.

ومن أمثلة ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران:٩٦-٩٧] حيث قال :(ففرض الله -عزَّ وجلَّ- على ذوي الاستطاعة للسبيل حج البيت الذي ببكة المذكور في هذه الآية، وكانت هذه الآية من المُحكم الموقوف أنه -عز وجل- لم يبين لنا في هذه الآية الوقت الذي يكون فيه ذلك الحج الذي افترضه على ذوي الاستطاعة لذوي السبيل من عباده،وبيَّنَه لنا في غيرها بقوله عز وجل: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ﴾ [البقرة:١٩٧]

ثم ساق بإسناده روايتين عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أن المقصود بالأشهر المعلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.

فمعرفة المجمل في الآية وقد سماه الطحاوي هنا (المُحكم) وكيفية بيان هذا الإجمال من خلال الآيات الأخرى في القرآن كما فعل هنا، ومن خلال الأحاديث النبوية كما روى عن ابن عباس وابن عمر هو من أصول فقه النصوص الشرعية التي لا بد للمفسر من الإحاطة بها، ومعرفتها حتى يسير في بيان معاني الآيات على بصيرة. وأمثلة رجوع الطحاوي إلى قواعد الأصول كثيرة مبثوثة في كتابه، وهو جدير بدراسة علمية تكشف مصطلحاته في الأصول التي تختلف عن مصطلحات الأصوليين التي استقر عليها الاصطلاح بعد عصر الإمام الطحاوي.

المطلب الثاني : نموذج لعمل الإمام الطحاوي :

تناول الطحاوي في الجزء المطبوع من كتابه ثمانية موضوعات، درسها من خلال القرآن الكريم.حيث ابتدأ بأحكام الطهارات وقال في آخر مقدمته:(فأول ما نذكر من ذلك ما وقفنا عليه من أحكام الطهارات المذكورات في كتاب الله).[١]

وكتب الفقه تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة، ثم سائر المواضيع؛ والسبب في ذلك أنّ الصلاة أمّ العبادات، وثاني أركان الإسلام، والطهارة مفتاحها؛ ولذلك تُقدّم عليها[٢].

وقد سار الطحاوي على منهج الفقهاء فبدأ بالطهارات وأورد الآيات التالية تحت (كتاب الطهارات):

١- ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾[المائدة:٦]

٢- ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ

(١) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٦٦

(٢) انظر: فتح باب العناية، الهروي، (١/ ٤١).

وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾ [النساء:٤٣]

٣- ﴿لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقعة:٧٩]

٤- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة:٢٢٢]

٥- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [التوبة:٢٨]

فهو قد أورد الآيات على هذا الترتيب، ولم يوردها على حسب ورودها في المصحف.

وهو يتناول الآية جزئيةً جزئيةً، فمثلاً. في أول تفسيره للآية الأولى رقم ٦ من سورة المائدة قال :(هل هو على القيام إلى كل صلاة أو غير ذلك؟ قال الله جل ثناؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ [المائدة:٦] فاختلف أهل العلم في تأويل القيام المذكور في هذه الآية، فقال بعضهم : كل قائم إلى صلاة مكتوبة فقد وجب عليه الوضوء، يريدون بذلك كل مريد للقيام إلى صلاة مكتوبة فعليه الوضوء قبل قيامه إليها حتى يقوم إليها متوضئاً الوضوء الذي أمره الله –عز وجل– به في بقية هذه الآية.

قال : وهذا كقوله عز وجل :﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾[النحل:٩٨] أي : إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم حتى تقرأه على استعاذة قد كانت منك).[(١)]

وهذه الآيات التي أوردها في (كتاب الطهارات) هي أهم الآيات التي تستنبط منها أحكام طهارة المسلم لعبادته من الحدثين الأكبر والأصغر، والتي يحتاجها في قراءته للقرآن وسائر شؤون عبادته.

وقد تتبعت الآيات التي وردت في الطهارة في القرآن الكريم فوجدتها ستاً وعشرين آية، أورد منها الطحاوي الآيات المهمة التي ينبني عليها أحكام عملية[(٢)]، وأعرض عن سائر الآيات التي تناولت الطهارة المعنوية كقوله تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[آل عمران:٥٥]، وقوله سبحانه عن المنافقين: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ وقوله تعالى في قصة نبي الله لوط عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[هود:٧٨] وقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[البقرة:١٢٥]، وقوله سبحانه في نعيم أهل الجنة: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[البقرة:٢٥] وقوله في شأن تقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبي ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ

(١) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٦٦

(٢) انظر: المعجم الموضوعي لآيات القرآن لحسان عبدالمنان ٣٤٠-٣٤١

﴿وَأَطْهَرُۚ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٢﴾[المجادلة:١٢]. وغير ذلك من الآيات التي تناولت الطهارة المعنوية، ولم يذكر منها إلا الآية التي تناولت نجاسة المشركين وحرمة دخولهم للمسجد الحرام وهي قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَاۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةٗ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٨﴾[التوبة:٢٨].

وهو يُقسِّم الآية الطويلة إلى أجزاء، ويتناول كل جزء بالتفسير والبيان الذي يغلب عليه الجانب الفقهي، ويعضد فهمه للآية بالأحاديث التي يرويها بأسانيده إلى النبي ﷺ أو الآثار التي يرويها من تفسير الصحابة والتابعين ، ولا يغادر معنى من المعاني في الآية له جانب فقهي عملي إلا ويبينه ويستدل لصحته.

وقد استوعب أهم الآيات الواردة في الطهارة الحسية والمعنوية في القرآن الكريم، وصنع ذلك في بقية الأبواب بعد ذلك، فقد عرض لآيات الصلاة في (كتاب الصلاة) وأورد عشرين آية وردت في شأن الصلاة.

وفي باب الزكاة أورد تسع آيات في شأن الزكاة، وأشار إشارة تدل على حرصه على الاستيعاب للآيات المهمة دون تكرار، فقال :(قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ٥﴾[البينة:٥] وقال الله عز وجل:﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ٤٣﴾[البقرة:٤٣] وقال عز وجل:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمْۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣﴾

[التوبة:١٠٣] في آي نظائر لذلك من القرآن. فلم يبين لنا - عز وجل- في كتابه مقدار تلك الزكاة، ولا أوقات وجوبها، ولا الأموال التي تجب فيها، وكان الخطاب بها مطلقاً عاماً على ظاهره، ثم وجدناه - عز وجل - قد بين لنا على لسان رسوله ﷺ أن مراده بذلك خاص من الأموال، وفي خاص من الأوقات، وفي خاص من الناس...).[١]

فهو يسرد الآيات، ويشير إلى وجود نظائر كثيرة لهذه الآيات لا داعي لسردها ما دامت تدل على مقصود واحد.

ثم عرض لآيات الصيام والاعتكاف وهي أربع آيات، ثم خصص للاعتكاف كتاباً ناقش فيه الآية الوحيدة الواردة في الاعتكاف، ثم خصص كتاباً للمناسك ناقش فيه تسعة عشر آية نقاشاً طويلاً جداً، ثم أتبعه بكتاب الطلاق وبوب فيه على إحدى عشرة آية، ثم كتاب المكاتبة وأورد فيه آية واحدة.

(١) أحكام القرآن للطحاوي ١/ ٢٥٦

الخاتمة

كانت رحلة قصيرة ماتعة مع الإمام العلامة أحمد بن محمد الأزدي الحجري الطحاوي (ت٣٢١هـ) من خلال كتابه (أحكام القرآن) كشف البحث فيها عن منهجه الفريد في تناول آيات الأحكام كأول مفسرٍ يسلك هذا المسلك فيما أعلم. وهو بهذا يضع المنهجية المُثلى لتناول آيات الأحكام بالتفسير والبيان.

ويمكن تسجيل النتائج الوجيزة التالية :

أولاً : ضرورة العناية بكتاب أحكام القرآن للطحاوي تحقيقاً علمياً يكشف كنوزه، ويخرجه في الحلة التي تليق به، ويشجع طلاب العلم على الإقبال عليه، والإفادة منه، فإن الطبعة الرديئة تحول دون الاستفادة المثلى من الكتاب.

ثانياً: أدعو الباحثين للانتفاع من هذا الكتاب في دراسة منهجيته في التفسير بالمأثور، والعناية بتفسير السلف عنده، والقواعد التي اعتمد عليها في الترجيح بين أقاويل المفسرين وإبرازها.

ثالثاً: للطحاوي عناية ظاهرة بتفسير القرآن بالقرآن، وهو جدير بالدراسة لمنهجه في ذلك، وجمع كل الأمثلة في بحث يبين بجلاء كيف كان المفسرون في عهد الطحاوي يتعاملون مع تفسير القرآن بالقرآن، وهو إضافة مهمة لتاريخ هذا النوع من التفسير لتقدم الإمام الطحاوي.

رابعاً: الصناعة الحديثية في كتاب أحكام القرآن للطحاوي جديرة بالدراسة والتعمق في مفرداتها بغية الوصول لمنهجه في التعامل مع أحاديث

التفسير ورواياته خصوصاً، والنقد الحديثي لها.

خامساً : كشف البحث عن تجربة غنية في التفسير الموضوعي لدى مفسر متقدم توفي في العقد الثالث من القرن الرابع الهجري، في الوقت الذي ظن فيه الباحثون عدم وجود مؤلف سلك هذه الطريقة في تفسيره لآيات الأحكام.

سادساً: الصناعة الأصولية في كتاب (أحكام القرآن) واستثمارها في استخراج الأحكام من الآيات القرآنية مادة ثرية، يجدر بطلاب الدراسات العليا التوجه صوب الكتاب لدراسة هذا الجانب الدقيق فيه، وهناك مصطلحات أصولية كثيرة ذكرها الطحاوي استقر الاصطلاح بعد ذلك على خلافها، ومصطلحات أوسع من حيث الدلالة المستقرة، وهذه كلها جديرة بالبحث والدراسة.

والله الموفق للصواب ، ونستغفر الله من الخلل والزلل.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ
- أحكام القرآن لأحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق د.سعد الدين أونال، ط.وقف الديانة التركي ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- أحكام القرآن للقاضي بكر بن العلاء القشيري المالكي، تحقيق د.ناصر بن محمد الدوسري، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام غير منشورة.
- الأنساب لأبي سعد السمعاني.
- آيات الأحكام في المغني لابن قدامة للدكتور فهد العندس (رسالة دكتوراه بجامعة الإمام)
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق د.المرعشي وزملائه، طبعة دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- البداية والنهاية لابن كثير تحقيق عبدالله التركي، ط.دار هجر بمصر ، ١٤٢٩هـ
- البداية في التفسير الموضوعي للدكتور عبدالحي الفرماوي، الطبعة الأولى ١٩٧٦م
- تفاسير آيات الأحكام ومناهجها للدكتور علي بن سليمان العبيد، المكتبة التدمرية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ
- التفسير الموضوعي نظرية وتطبيقاً لأحمد عثمان رحماني، منشورات

جامعة باتنة بالجزائر، ١٩٩٨م

- التفسير الموضوعي: التأصيل والتمثيل للأستاذ الدكتور زيد عمر العيص، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- التفسير الموضوعي للقرآن باشتراك بين الدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد القاسم، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ
- التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، للدكتور زياد خليل الدغامين، دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- التفسير الموضوعي لآيات التوحيد في القرآن الكريم لعبدالعزيز بن الدردير، مكتبة القرآن بالقاهرة، ١٩٩٠م
- التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان للدكتور عبدالجليل عبدالرحيم، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
- الحاوي في سيرة الطحاوي لمحمد زاهد الكوثري ، مكتبة سليم الحديثة بالقاهرة.
- أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، لعبدالمجيد محمود، المجلس الأعلى لرعاية الفنون بالقاهرة ، ١٣٩٥هـ .
- الجواهر المضية في تراجم الحنفية، للقرشي، ط. عيسى البابي الحلبي.
- جهد الشاطبي (٧٩٠هـ) في التفسير الموضوعي الكشفي، للدكتور أحمد عثمان رحماني، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، العدد ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ .
- جمهرة النسب للكلبي، طبعة دار المعارف .

- جمهرة أنساب العرب لابن حزم طبعة دار المعارف .
- سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط.جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- شرح مشكل الآثار للطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٥هـ
- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق عبدالله التركي وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد عبدالحي الدمشقي، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- دراسات في القرآن الكريم : التفسير الموضوعي للدكتور محمد عبدالسلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٧م
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأها حتى نهاية القرن الرابع الهجري لأحمد نصيف الجنابي، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره، ١٣٩٧هـ
- دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم،مطابع الفرزدق بالرياض١٩٨٥م

- الضالون كما صورهم القرآن الكريم لعبدالمتعال الجبري ، القاهرة مكتبة وهبة، ط.٢، ١٩٨٤م.
- ظهر الإسلام لأحمد أمين ، المكتبة الثقافية ، ١٩٧٦م
- فتح باب العناية بشرح النُّقاية لعلي بن سلطان الهروي، بيروت – لبنان، دار الأرقم بن أبي الأرقم (سنة النشر غير معروفة).
- الفهرست لابن النديم ، دار الكتب الحديثة.
- فهرس المخطوطات المصورة لفؤاد السيد، المكتبة التجارية.
- قواعد الترجيح عند المفسرين للدكتور حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور عبدالستار فتح الله سعيد، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- مسائل في آيات الأحكام في القرآن للدكتور عبدالرحمن بن معاضة الشهري، بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين بجامعة الأزهر ٢٠١٣م.
- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ .
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٠ه
- مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني مع الفاتحة وأول البقرة، للراغب الأصفهاني ، تحقيق د.أحمد حسن فرحات، دار الدعوة

بالكويت ١٤٠٥هـ.

- مناهج في التفسير لمصطفى الصاوي الجويني، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١م
- منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم:دراسة نقدية، للدكتور سامر عبدالرحمن رشواني، دار الملتقى بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، للدكتور عثمان بن علي بن حسن، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤١٢هـ.
- المنهج الموضوعي في تفسير القرآن: دراسة تحليلية ونقدية، لعبدالباسط الرضي ، رسالة دبلوم دراسات عليا آداب ابن مسيك، جامعة الحسن الثاني المحمدية بالمغرب ٢٠٠٠م .
- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق هلموت ريتر، دار النشر فرانزستايز١٤١٢هـ.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة.
- النجوم الزاهرة ربن تغري بردي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.